مركز نماء للبحوث والدراسات
Nama for Research and Studies Center

@ketab_n
Follow Me

دراسات صناعة البحث العلمي (١)

@ketab_n
Follow Me
30.5.2014

مراكز البحث العلمي في الوطن العربي

الإطار المفاهيمي - الأدوار - التحديات - المستقبل

خالد وليد محمود

nama-center.com

دراسات صناعة البحث العلمي (١)

مراكز البحث العلمي في الوطن العربي

الإطار المفاهيمي - الأدوار - التحديات - المستقبل

خالد وليد محمود

مركز نماء للبحوث والدراسات
Nama for Research and Studies Center

Twitter: @ketab_n

مراكز البحث العلمي
في الوطن العربي

الإطار المفاهيمي - الأدوار - التحديات - المستقبل

Twitter: @ketab_n

Twitter: @ketab_n

مراكز البحث العلمي في الوطن العربي
الإطار المفاهيمي - الأدوار - التحديات - المستقبل
خالد وليد محمود

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٣

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز نماء»

بيروت - لبنان
هاتف: ٢٤٧٩٤٧ (٧١-٩٦١)
المملكة العربية السعودية - الرياض
هاتف : ٩٦٦٥٤٥٠٣٣٣٧٦
فاكس: ٩٦٦١٤٧٠٩١٨٩
ص ب : ٢٣٠٨٢٥ الرياض ١١٣٢١
E-mail: info@nama-center.com

ح/ مركز نماء للبحوث والدراسات ١٤٣٤هـ.
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
محمود، خالد وليد
مراكز البحث العلمي في الوطن العربي / خالد وليد محمود.
الرياض، ١٤٣٤هـ
١٤٤ص؛ ١٤,٥ × ٢١,٥سم
ردمك: ٠ - ٠ - ٩٠٤٩٥ - ٦٠٣ - ٩٧٨
١ - الوطن العربي - البحث العلمي. أ- العنوان
ديوي: ٣٠١,٤٢ ١٤٣٤/٩٦٧٠
رقم الإيداع: ١٤٣٤/ ٩٦٧٠
ردمك: ٠ - ٠ - ٩٠٤٩٥ - ٦٠٣ - ٩٧٨

مطابع الشبانات الدولية
هاتف: ٢١٤١١٠٠ - فاكس: ٤٥٣٨٥٢٣

Twitter: @ketab_n

الإهـــداء

إلى أمي ...

Twitter: @ketab_n

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تقديم	٩
تمهيد	١٥
مقدمة	٢٣
الإطار المفاهيمي لمراكز الأبحاث Think Tanks	٢٧
التطور التاريخي لمراكز الأبحاث والدراسات	٣٤
عدد مراكز الأبحاث في العالم لعام ٢٠١١م	٤٠
تجارب المراكز البحثية العالمية	٤٩
تصنيف مراكز الأبحاث والدراسات في العالم وأدوارها	٥٨
أدوار مراكز الأبحاث ومهامّها	٦٥
مراكز الأبحاث والدراسات في الوطن العربيّ	٧٩
مهام مراكز الأبحاث والدراسات في الوطن العربيّ	٨٤
خريطة رصدية لتوزيع مراكز الأبحاث والدراسات في الوطن العربي	٩٥

Twitter: @ketab_n

الموضوع	الصفحة

دور مراكز الدراسات العربية في مرحلة ما بعد ثورات الربيع العربي ٩٨
كيفية تأثير مراكز الدراسات في صنع السياسات واتخاذ القرار ١٠٠
الواجهة الإلكترونية لمراكز الأبحاث العربية ١٠٨
تحديات مراكز الأبحاث والدراسات في الوطن العربيّ ١١٤
كيف يمكن دعم دور مراكز الأبحاث في الوطن العربيّ وتفعيله؟ ١٢٨
المصادر والمراجع ١٣٧

Twitter: @ketab_n

تقديم

يعالج هذا البحث موضوعاً هاماً لم يحظ إلى الآن باهتمام كبير. فبالرغم من ازدياد المؤسسات البحثية في العالم العربي في السنوات الأخيرة؛ فإن الدراسات التي ترصد نشأة وتطور ودور هذه المراكز تكاد تُعدّ على أصابع اليد الواحدة.

هذا البحث يسد فراغاً في مجال المعرفة، وأحسب وأتمنى أن هذا الجهد البحثي يشق الطريق لباحثين آخرين يعملون على دراسة مراكز الأبحاث في كل بلد عربي على حدى، بهدف تحديد إطارها المفاهيمي ورصد مشاكلها وتحدياتها ودورها في صياغة السياسات العامة.

يقسم الباحث خالد وليد محمود دراسته إلى شقين، أولها عام، يعطينا نبذة وعدداً من التعريفات لتوصيفها. وبالرغم من اختلاف الظروف وأساليب العمل وموارد التمويل، فكل هذه المراكز البحثية تهدف إلى القيام بأبحاث قيمة تقدم نتائجها إلى صناع السياسات العامة لتحسين أدائها وإغناء الحوار حولها؛

Twitter: @ketab_n

الأمر الذي يجعل هذه المراكز تشبه هيئات وسيطة بين أهل المعرفة وأهل القرار في الدول الديمقراطية.

يبدو كما يقول الباحث، أن أول مركز بحثي نشأ في بريطانيا سنة ١٨٣١م وهو «المعهد الملكي للدراسات الدفاعية»، ولكن أغلبية مراكز الأبحاث في الغرب رأت النور في القرن العشرين نتيجة لأحداث تاريخية مفصلية. ولعل الولايات المتحدة كانت أكثر من شجع على تأسيس هذه المراكز لتزويد صناع القرار بدراسات علمية رصينة ومتميزة، فلا عجب إذا حظيت الولايات المتحدة بنصيب الأسد فيما يتعلق لعدد مراكز الأبحاث من مجمل المراكز البحثية في العالم لعام ٢٠١٢م.

ثم يتطرق الباحث إلى خصائص وأدوار مراكز الأبحاث في كل من أمريكا الشمالية وبريطانيا وكندا وأستراليا وكلها دول أنجلوفونية، مشيراً إلى بعض الفوارق بين هذه الدول والتي تتعلق بالتأثير على صنع القرار والاستقلالية والتمويل والتوجهات الأيديولوجية، والتأهيل العلمي للباحثين العاملين بها، وأساليب البحث، ولكن بالرغم من هذه الفوارق، تسعى كل هذه المراكز البحثية إلى إشاعة روح البحث العلمي وتعميق ثقافة البحث والتحري والاستدلال.

ولعل عدم إتقان الباحث للغات أخرى غير الانجليزية حال دون التطرق ودراسة مراكز الأبحاث في الدول الناطقة باللغة الفرنسية والإسبانية واليابانية على سبيل المثال. وأحسب ثمة

Twitter: @ketab_n

اختلاف كبير في خصائص هذه المراكز والأدوار التي تضطلع بها خصوصاً فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين أهل العلم وصناع القرار.

كما أن الباحث لا يجهل طبعاً موضوع المؤسسات البحثية التابعة للإتحاد الأوروبي، وهي مؤسسات على مستوى عال من الكفاءة والأداء وتلعب دوراً مميزاً في صناعة السياسات الأوروبية، وكنت شخصيّاً قد عملت لعدة سنوات كمقيّم للأبحاث في العلوم الإنسانية في الإتحاد الأوروبي **وأستطيع من خبرتي المتواضعة أن أجزم بشكل قاطع أن الأبحاث الممولة من الإتحاد الأوروبي تضاهي أفضل الأبحاث التي تقوم بها المؤسسات الأمريكية.**

القسم الثاني من هذا البحث الذي بين أيدينا يناقش موضوع مراكز الأبحاث في العالم العربي، ولا شك أن هذا القسم يشكل القيمة المضافة لهذه الدراسة.

يلاحظ المؤلف في هذا الجزء من دراسته هشاشة وضع هذه المراكز، وقلّة عددها مقارنة مع الدول المتقدمة، وضعف أو عدم فعاليتها وتفاعلها مع البيئة المحيطة بها، وذلك ناجم عن جملة من القيود والتحديات التي تقلل من وزنها وتحد من دورها، وتضعف أدائها ومساهمتها في صياغة السياسات العامة. من ضمن هذه العراقيل والتحديات، يشير المؤلف إلى ندرة التمويل وغياب التقييم العلمي والتركيز على الجانب النظري وتجاهل الجانب العملي، والقصور في تعميم المعرفة التي يتم إنتاجها وعدم القدرة

Twitter: @ketab_n

في إيصالها إلى صناع القرار، بالإضافة إلى تباين المواهب والخبرة داخل كل مركز وعدم القدرة على استقطاب أفضل الباحثين الذين غالباً ما يفضلون العمل في مراكز أبحاث أجنبية أو يمتهنون كتابة التقارير لمؤسسات دولية لا تبخل عليهم في المال ولا بالتسهيلات البحثية.

وهنا يشير المؤلف إلى نقطة تعتبر في نظري في غاية الأهمية والمتعلقة بالتعاقد مع المؤسسات الأجنبية، إذ يركز الباحث العربي في هذه الحالة على دراسات ذات أولوية بالنسبة للمؤسسات المانحة مثل الدراسات النسائية أو الجندر والحاكمية الرشيدة أو حقوق الإنسان... إلخ. لا يقول الباحث هنا أن هذه الدراسات ليست ضرورية إلا أنها بنظري «أشبعت» من كثرتها وتكرارها واجترارها بحيث أصبحت غير مجدية وغير مفيدة على مستوى صناع القرار. ولكن الأخطر من ذلك أن جزءاً كبيراً من مراكز الأبحاث العربية أصبح يعتمد في استمراريته على التمويل الأجنبي وهذا أمر في غاية الخطورة.

ما يهم هنا ليس فقط التعرف على عدد المراكز البحثية في العالم العربي، ولكن دراسة حجم هذه المراكز وجودة إنتاجها وقدرتها على التأثير وعلى الإتصال وإيصال المعلومات، والمعوقات التي تحول دون الارتقاء إلى مستوى دولي.

ويعطينا الأستاذ خالد في دراسته هذه، بعض المؤشرات التي يمكن أن يستنير بها باحثون آخرون وهي مؤشرات حجم الموارد وقياس المخرجات والتأثير.

Twitter: @ketab_n

إنّ المراكز البحثية العربية، كما يقول المؤلف، تواجه تحديات كبرى تتعلق بشح الموارد والافتقار إلى الموضوعية والاستقلالية والشفافية والعشوائية في العمل، وخصوصاً بنظري، بضعف آليات التعاون والشراكة بين هذه المراكز البحثية العربية في داخل كل دولة على حدى (أي: عدم التعاون بين المراكز الخاصة والحكومية والأكاديمية) وعلى مستوى الوطن العربي ككل.

هذه الملاحظات البسيطة التي شرفني صاحب هذه الدراسة بإدراجها كمقدمة لدراسته. بينما تبقى الإشادة بهذا الجهد البحثي القيّم والإشادة إلى أهم ما ورد في هذا البحث. فهذا ليس فقط يعطينا فكرة عامة عن نشأة ودور المراكز البحثية في العالم العربية إنما يشير إلى مروحة واسعة من العراقيل والتحديات التي تواجه هذه المراكز ويأتي بمقترحات عمليّة للنهوض في البحث العلمي العربي الذي بدونه لا نستطيع تجاوز مرحلة التخبط والعشوائية في صقل السياسات العامة.

البروفيسور بشارة خضر
مدير مركز دراسات وأبحاث العالم العربي المعاصر
جامعة لوفان ـ بلجيكا

Twitter: @ketab_n

Twitter: @ketab_n

تمهيد

قدّم العديد من الباحثين الذين تناولوا في الدراسة المؤسسات البحثية ومراكز التفكير العالمية مساهمات مهمة لتعزيز فهمنا للكيفية التي نشأت بها المراكز البحثية والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية العديدة التي أثرت في تطورها؛ إلا أن ثمة العديد من الأسئلة الأساسية التي تتعلق بمراكز التفكير والبحث في الوطن العربي بقيت معلقة من دون إجابة، سيما فيما يتصل بالخصائص الحاسمة لتعريفها والمميزات المتنوعة التي تتصف بها ووظائفها وأدوارها والأطر المفاهيمية التي وضعت لدراسة مشاركتها في صنع السياسات.

هذا ويتضح أن مراكز الأبحاث والدراسات تكتسب أهميتها وضرورة وجودها من الحاجة لها، ومن مقتضيات الضرورة السياسية والاقتصادية والإعلامية والأكاديمية والاجتماعية... إلخ. باعتبارها الطريقة المثلى لإيصال المعرفة المتخصصة من خلال ما تقدمه من إصدارات علمية وندوات متخصصة تضاعف

Twitter: @ketab_n

الوعي لدى صناع القرار والمؤسسات والأفراد، وتساعدهم على الربط بين الوقائع الميدانية وإطارها العلمي النظري.

ولأن لمراكز الأبحاث دوراً ريادياً في توجيه عالم اليوم، وكونها أداة مهمة في إنتاج العديد من المشاريع الحيوية التي تتصل بالدولة والمجتمع والفرد، ودراسة كل ما يتصل بها وفق منهج علمي معرفي؛ ولأن مراكز الأبحاث من القضايا الوطنية الهامة والحيوية التي تعكس اهتمام الشعوب بالعلم والمعرفة والتقدم الحضاري واستشراف آفاق المستقبل؛ تأتي أهمية هذه الدراسة كونها تسلط الضوء على ضرورة من ضرورات المشهد العربي الراهن، مما يفرض على الدول العربية، تفكيراً معمقاً بخصوصيات هذا المشهد، وعولمته، وآفاقه وتحدياته الجسام؛ وامتلاك مفاتيح المعرفة والتقدم والحضارة التي لن يتم الحصول عليها دون بحث علمي جاد ومهني تكون أدواته مراكز الأبحاث والدراسات.

مشكلة الدراسة:

تتناول هذه الدراسة من خلال منظور عالمي وإقليمي، خصائص المراكز البحثية التي تختص بتحليل السياسات والإستراتيجيات، وتتطرّق إلى العوامل التي تؤثّر في تطوّرها وأدائها. وتهدف الورقة أيضاً إلى تقييم عناصر القوة والضعف والفرص والتحديات التي تواجه المراكز البحثية في المنطقة العربية.

Twitter: @ketab_n

وبشكل أساسي تتطرق مشكلة الدراسة إلى البحث في خريطة مراكز الأبحاث السياسية والإستراتيجية في العالم العربي، مع تحري واقع تلك المراكز والتعرف على أهميتها وأدوارها ونشأتها وإعطاء نظرة تاريخية تابعت تواجدها، وتقديم تحليلٍ لأهم المشكلات والتحديات التي تواجهها. وذلك بعد القيام بتفكيك المفردات والمفاهيم المتعلقة بالدراسة، ثم محاولة تقديم بعض التصورات والاستنتاجات التي من شأنها إثراء عمل مراكز الأبحاث العربية وتطورها.

أهمية الدراسة:

بالإضافة إلى أن أهمية الدراسة تنبع من كون مراكز الأبحاث التي تعنى بتحليل السياسات ورسم الإستراتيجيات تشكل من مجمل ما تشكله ضرورة مجتمعية وحضارية ونمطاً متقدماً من أنماط العلم والمعرفة، إلا أن الباحث يعتقد أن الذي يميز هذه الدراسة، عن غيرها من الدراسات أو الأوراق أو المقالات التي تسنّى له الاطلاع عليها والتي ركزت معظمها على تشخيص دور مراكز الأبحاث في صنع القرار السياسي والتحديات والعقبات التي تواجهها، فإن هذه الدراسات لم تقرأ الموضوع بالاستناد على (قاعدة بيانات) تضم عشرات المراكز البحثية العربية وتتبع انتشارها؛ وبالتالي؛ يُعتقد أن هذه الدراسة ستكتسب أهمية في مضمونها، وتحاول قدر الإمكان عرض واقع مراكز الأبحاث والدراسات بشكل مفصلٍ وكما نتصوره نحن الباحثين العرب لا

Twitter: @ketab_n

كما يكتبه عنا الباحثون الغربيون. والذي أرى أنه لزامٌ وحقٌّ من واجبنا أن نحاول الإلمام بهذا المجال لما قد يشكل فرصة استثنائية تملي علينا أن نتمعن فيه ونتأمل فلسفته وأدواته وتأثيراته.

تساؤلات الدراسة وفرضيتها:

تحاول هذه الدراسة التعرض لسؤال رئيسي يتفرع عنه عدد من الأسئلة التي تدخل في صلب الموضوع وهي:

ـ ما أبرز ملامح المؤسسات والمراكز البحثية الموجودة في العالم العربي؟ وما أهم الأدوار والمهام المنوطة بها؟ وما أهم المعيقات والتحديات التي تواجه دور وفعالية وتطور تلك المؤسسات؟

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها: أن مراكز الأبحاث والدراسات في العالم العربي تعيش حالة من النمو والانتشار والتوسع، ولكن ما زال دورهَا ضعيفاً وإلى حد ما «باهتاً» بسبب المعيقات والتحديات والإشكاليات التي تواجهها.

ويتفرع عن هذه الفرضية فرضية أخرى:

إن نفوذ وتأثير ونشاط مراكز الأبحاث والدراسات في العالم العربي يتباين من مركز لآخر، ومن دولة لأخرى بالاعتماد على طبيعة القضايا موضع البحث، وعلى طبيعة البيئة السياسية المحيطة، وما يتعلق بها من مستوى لهامش الحريات والاستقلالية والتمويل اللازم.

Twitter: @ketab_n

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلي:

ـ تسليط الضوء على أدوار ومهام مراكز الأبحاث في العالم العربي بعد التعرّف على خريطة وجودها، أعدادها واختصاصاتها.

ـ من خلال الرجوع للمواقع الإلكترونية لمراكز الأبحاث والدراسات في العالم العربي، سنحاول استقراء أهم ملامح هذه المراكز ورصد الإشكالات التي تتعلق بها.

ـ وبصفة عامة؛ فإن هدفنا هو التعريف والتقديم وتأسيس شيء من التكامل والإيضاح، والإسهام في إثراء هذا الجانب بأصول اللغة العربية.

منهجية الدراسة وأدواتها:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، تستند هذه الدراسة إلى:

ـ المنهج التحليلي: لأن طبيعة الدراسة تسعى لاستعراض مراكز الأبحاث والدراسات في العالم العربي وتقديم قراءة تحليلية لها، فاعتماد الباحث على هذا المنهج؛ لكونه يقوم على تجميع الحقائق والمعلومات من مصادر متعددة تشخص الواقع ثم تحلل لتصل إلى نتائج مقبولة، ويعتقد الباحث أن هذا المنهج يتلاءم مع طبيعة الدراسة هذه، لكونه يصف الظاهرة كما هي في الواقع، مما يساعد على معرفة الحقيقة بصورة أكثر دقة وشمولية؛

Twitter: @ketab_n

وبالتالي؛ استخلاص نتائج تساهم في تكوين رؤية مستقبلية.

ـ لجأت الدراسة إلى استخدام قاعدة بيانات تضم معظم مراكز الأبحاث والدراسات في العالم العربي بعد قيام الباحث بعملية مسح للمؤسسات البحثية التي تملك موقعاً إلكترونيّاً لتكوين نظرة شاملة ومتأنية وفاحصة لواقع تلك المراكز والتعرف عليها عن قرب، وضمت قاعدة البيانات حوالي ٢٢٨ مركز بحثي، وشملت (اسم المركز، وسنة تأسيسه واسم المدير أو المؤسس، ونبذة تعريفيه عن المركز، معلومات الاتصال، نوع المركز واهتماماته، وملاحظات على هامش الاطلاع على الموقع الإلكتروني للمركز).

ـ لجأ الباحث إلى الاستفادة من خبرته وممارسته العملية لدى مراكز أبحاث وتطويع هذه الخبرة لتصب في صالح هذه الدراسة وأهدافها. ويُعنى الباحث في المقام الأول بتفكيك مفردات قاعدة البيانات ومسح مشهد تلك المؤسسات البحثية التي ستعرض في هذه الدراسة على شكل أرقام ورسوم. ومن ثم نحاول تقديم بعض المعطيات والاستنتاجات التي من الممكن أن تساهم في تطوير مراكز الأبحاث العربية والرقي بها.

صعوبات البحث:

إن أهم عقبة واجهت الباحث في إعداد دراسته هذه، هي صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بمراكز الأبحاث والدراسات، فتم تناول كل مركز من هذه المراكز من خلال البحث في شبكة الإنترنت، كما أن بعض مراكز الأبحاث العربية

Twitter: @ketab_n

ليس لها واجهة إلكترونية أو لا تظهر على محركات البحث لحداثتها أو لعدم وجود نشاطات وتحديثات على صفحاتها الإلكترونية، وبالتالي؛ كان المجهود مضاعفاً لتجميع المادة من المواقع والبحث فيها، والجزء الآخر، اعتمد فيه الباحث على الاتصالات الشخصية. علماً؛ أن بعض المراكز خاصة تلك الموجودة في المغرب العربي جلّها باللغة الفرنسية، مما شكل عائقاً أمام الباحث في الوصول للمعلومة.

وأخيراً لا بدّ من القول: إن موضوع مراكز الأبحاث والدراسات بكل تفصيلاته لم يزل موضوعاً قابلاً للبحث والدرس والتحليل والنقد والتعليل، والكشف والاكتشافات والمتابعة والتطوير. ووفق اطلاعنا القاصر في خضم طوفان جارف من المعرفة الإنسانية المتدفقة في عوالم البحث العلمي، لم نر مصنفاً واحداً جامعاً شاملاً في (المكتبة العربية) لموضوع مراكز الأبحاث في العالم العربي، وإنما هي دراسات وورقات علمية ومقالات. كما أن هذه الدراسة لا تدّعي أنها أحاطت بكل مركز من مراكز الأبحاث والدراسات العربية، فهناك مراكز بحثية لم يستطع الباحث الوصول إليها لعدم وجود موقع إلكتروني لها أو عدم توفر المعلومة لذلك آثر الباحث عدم ذكرها في هذه الدراسة. وكما قلنا، فإن هذا الموضوع أوسع ربما من أن يشمل ببحث، فالصورة لم تزل ترتسم بالذهن، ونحاول هنا أن نخطها على الورق على نحو ما؛ لعلنا بذلك نسهم بما أمكننا من جهد يُضم إلى جهود المختصين والباحثين الذين قد يستهويهم البحث العلمي

Twitter: @ketab_n

وتجذبهم مسائله وقضاياه في هذا المجال، في إكمال الصورة وإتمام المراد الأمثل في وضع تأسيس وشبكة واضحة لمراكز الأبحاث والدراسات في العالم العربي ترتقي إلى تلك الموجودة في الولايات المتحدة وأوروبا.

Twitter: @ketab_n

مقدمة

لقد ظلَّت مسألة تعريف المؤسسات البحثية تثير المعضلات منذ وقت طويل لأولئك الذين يبحثون عن وصف دقيق لما أصبح مجموعة متزايدة التنوع من المنظمات، وتبعاً لذلك، وضعت تصنيفات عديدة للمؤسسات البحثية.

تنامى الاهتمام بمراكز الأبحاث والدراسات. وأصبحت محلّ حديث عنها بشكل واضح منذ بداية تسعينيّات القرن الماضي[1]. كما اتسعت دائرة نشاطاتها من حيث الحجم الكمي، ومن حيث نوعيّة المساهمات التي تقدّمها. ولقد تولّى القطاع الخاص إنشاء مراكز دراسات ومعلومات وأبحاث متنوعة ومتخصّصة، كمبادرات نوعيّة في عدد من البلدان؛ حتى أصبحت جزءاً من المكونات الثقافية في عدد من الدول. وتختلف أسباب

(١) إنّ نشأة مراكز الأبحاث على الصعيد العربي، قد بدأت في الخمسينيات في مصر. ففي عام ١٩٥٢م، أُسّس معهد البحوث والدراسات العربية، الذي كان يرتبط بالجامعة العربية، والذي ركّز لاحقاً على المجال التدريسي والتأهيل الجامعي.

Twitter: @ketab_n

هذا التطور ودوافعه من بلد إلى آخر، ومن مركز إلى آخر. وقد صاحب هذه الظاهرة تزايد المؤتمرات العلمية والأكاديمية والمنشورات العلمية. وهي تبحث في مختلف شؤون الحياة المحلية والإقليمية والدولية؛ في ظل التغيرات الرئيسة الجارية في منطقة الشرق الأوسط والعالم بشكل عام. إلا أن انتشار هذه المراكز، والاهتمام بها؛ قد تحقّقا بعد أن اكتسبت المراكز البحثيّة في الغرب ـ وخصوصاً في الولايات المتحدة ـ خبرةً واسعةً ونجاحاً باهراً ومكانة مرموقة. فصارت تؤدّي دوراً بارزاً في دعم مؤسسات صنع القرار السياسي، وإعداد الدراسات، وتحليل السياسات العامة والقضايا الهامة. وقد سُمِّيت تلك المراكز بـ«الثينك تانكس» Think-Tanks، وأصبحت عاملاً هاماً في تحديد أولويات القضايا الإستراتيجية التي تواجه الولايات المتحدة. وأضحى لها تأثير مباشر وغير مباشر على مراكز صنع القرار هناك؛ سواء كان ذلك على المستوى الداخلي أو الخارجي. وهو ما يظهر ـ على سبيل المثال ـ بصورة واضحة بالنسبة إلى السياسة الخارجية الأميركية في العالم.

غير أن الدور الذي اضطلعت به المراكز البحثية في الوطن العربيّ، مختلفٌ عمّا هو عليه الأمر في الغرب؛ وذلك بسبب المعيقات والمصاعب والتحديات التي تواجهها، ولأنّها لم تتبوّأ مكانها الحقيقي، ولم تمارس دورها الحيوي في المشاركة في صنع القرار أو في تقديم ما يلزم من مشورة ومن دراسات رصينة. وبدا دور معظمها «باهتاً» وغير فاعل في عملية التنمية المجتمعية

Twitter: @ketab_n

بكافة أبعادها، ليس بسبب عجزها عن أداء هذا الدور؛ بل بسبب المعوّقات الكثيرة التي تحيط بها، وعدم تكليفها بهذه المهام بحكم طبيعة الحياة السياسية العربية وطبيعة أنظمتها وبُعدها عن العمل المؤسَّسي المعمول به في الولايات المتّحدة والغرب[1].

ويتضح أن مراكز الأبحاث والدراسات تكتسب أهميتها وضرورة وجودها من الحاجة لها، ومن مقتضيات الضرورات السياسية والاقتصادية والإعلامية والأكاديمية والاجتماعية والتنمويّة؛ وذلك «باعتبارها الطريقة المثلى لإيصال المعرفة المتخصصة، من خلال ما تقدمه من إصدارات علمية وندوات متخصصة، من شأنها أن تضاعف مستوى الوعي لدى صانع القرار والمؤسسات والأفراد، وتساعدهم على الربط بين الوقائع الميدانية وإطارها العلمي النظري»[2].

إنّ لمراكز الأبحاث دوراً ريادياً في توجيه عالم اليوم؛ بحكم أنّها أداة مهمة لإنتاج العديد من المشاريع الحيوية التي تتصل بالدولة والمجتمع والفرد، ووسيلة لدراسة كل ما يتصل بتلك المشاريع وفق منهج علمي معرفي. كما تُعدّ مراكز الأبحاث من القضايا الوطنية الهامة والحيوية، التي تعكس اهتمام الشعوب

---

(١) هشام الشهواني، «مراكز الأبحاث وأهميتها»، موقع **دنيا الوطن**، على الرابط:
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2011/08/07/234398.html

(٢) «مراكز البحوث وصناعة التغيير مطابخ لصنّاع القرار وخلايا تفكير للإبداع»، **شبكة النبأ**، ٩/٦/٢٠٠٩م.
www.annabaa.org/nbanews/2009/06/100.htm

Twitter: @ketab_n

بالعلم والمعرفة والتقدم الحضاري واستشراف آفاق المستقبل. وفي هذا السياق، تتنزّل هذه الدراسة. وهي تكتسب أهميتها، من كونها تسلط الضوء على ضرورة من ضرورات المشهد العربي الراهن؛ مما يفرض على الدول العربية تفكيراً معمّقاً في خصوصيات هذا المشهد وعولمته وآفاقه وتحدياته الجسيمة، وفي طرق امتلاك مفاتيح المعرفة والتقدم والحضارة التي لن يتسنّى الحصول عليها دون بحث علمي جاد ومهني تكون أدواته مراكز الأبحاث والدراسات.

Twitter: @ketab_n

الإطار المفاهيمي لمراكز الأبحاث
Think Tanks

بداية لا بدّ من القول أن ظهور مراكز البحوث السياسية والإستراتيجية شكّل إحدى مميزات التطور التنظيمي للفكر الإنساني بصفة عامة لأسباب ثلاثة:

ـ يُعدُّ هذا التطور بمثابة نقلة نوعية هامة في عملية إسهام الفكر العلمي العقلاني في صياغة السياسات العامة أو على الأقل التأثير عليها في مختلف القطاعات.

ـ يمكن أن نعتبر نشأة مركز البحث السياسي ـ الإستراتيجي بمثابة انتقال من الجهد الفكري الفردي إلى الجهد الجماعي الهادف إلى تقديم حصيلة رؤى ومقاربات متنوعة.

ـ انتقال نحو مركزة وتكثيف الجهد الفكري حول موضوع معين مما يسمح بالتراكم الكمي والنوعي للخبرة والتفكير المتخصِّصَين حول موضوعات محددة.

Twitter: @ketab_n

وعليه، فقد أصبح من الضروري تقديم تعريف دقيق يتضمن أصناف المؤسسات التي تندرج تحت هذا المصطلح/العنوان، وتعميم هذه التسمية على مختلف الوحدات البحثية ذات العلاقة بالدراسات والبحوث السياسية والإستراتيجية.

إلا أننا نرى أن ثمة غموضاً يحيط بتعريف مراكز البحث والدراسات أو «الثينك تانكس» **Think Tanks**. فتعريف هذه المراكز لا يزال محل خلاف؛ نظراً إلى أن معظم المؤسسات والمراكز المنتمية إلى مجال البحث، لا تعدّ نفسها من صنف الـ«ثينك تانكس» في وثائق تعريف الهوية الذاتية، وإنما تعلن عن نفسها كمنظمة غير حكوميّة أو منظمة غير ربحية[1]. لذا، يبقى هذا المفهوم فضفاضاً، ويحتمل أكثر من تعريف؛ بسبب كثرة التفاصيل والحيثيّات التي تحيط به، والأبعاد التي تكتنفه.

لكن يبدو من الصعب إيجاد مصطلح يغطي التنوع الذي يميز مختلف هياكل ومؤسسات البحث التي نناقشها في هذا الموضوع. فالتسمية المتداولة أو السائدة هي: مركز البحث. لكن هل يمكن تقديم تعريف دقيق يتضمن أصناف المؤسسات التي تندرج تحت هذا المصطلح/العنوان، وتعميم هذه التسمية

(١) المرجع نفسه.

Twitter: @ketab_n

على مختلف الوحدات البحثية ذات العلاقة بالدراسات والبحوث السياسية والإستراتيجية؟ وبمعنى آخر: هل يمكن طرح تساؤل أوسع حول هذا الموضوع ألا وهو: إلى أي حد يمكن اعتبار مراكز البحث بمثابة منظمات بالمعنى المحدد في سوسيولوجيا المنظمات. Sociologie des (La organisations) وبهذا المعنى، فإن هذه المراكز تشكل جزءاً من المنظمات السياسية والمهنية والثقافية المتعددة التي تقوم عليها المجتمعات العصرية، وتنتظر منها تقديم الحلول والمقترحات العقلانية والفعالة لتلبية الحاجيات المتزايدة في ميدان صنع القرار الراشد.

اعتمد عدد من التعريفات توصيفَ مصطلح «المركز البحثي» (Think Tank) الوارد في قاموس السياسة والسياسات. فجميع التعريفات تتفق على ربط المراكز البحثية بمنظمات تجري أبحاثاً في موضوع معين في مجال السياسات، أو تعالج مروحة من المواضيع السياسية. تُقدّم نتائج هذه الأبحاث إلى صنّاع السياسات وتساهم في إغناء الحوارات السياسية العامة. تقع المراكز البحثية في «نقطة التقاطع بين الأكاديميا والسياسات»، وهي تسعى لتقديم البراهين والأفكار الضرورية لصوغ سياسات قائمة على الأدلّة. يعرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المنظّمات البحثية على أنها «منظمات ملتزمة، وبصورة دورية،

Twitter: @ketab_n

بإجراء الأبحاث والدفاع عن أي موضوع يتعلّق بالسياسات العامة. تشكّل هذه المنظمات جسراً يربط بين المعرفة والسلطة في الديمقراطيات الحديثة»[١]. وقد انتشر هذا التعريف لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نطاق واسع، إذ إنه يرى في المراكز البحثية هيئات وسيطة بين المعرفة والسلطة، أو بين السياسيين والأكاديميين. يحتاج السياسيون إلى أفكار خلّاقة وإلى توصيات مبنية على مناهج علمية، في حين يحتاج الأكاديميون والمحللون السياسيون إلى من يطبّق نتائج أبحاثهم على الأرض ويختبرها. بمعنى آخر، تسعى المراكز البحثية إلى الحفاظ على هذه العلاقة التي تعود بالمنفعة على الطرفين، والتي تربط بين الأكاديميين والسياسيين.

لقد عرّفتها الموسوعة المجانية المعروفة باسم (Wikipedia-Free Encyclopedia) بأنها «أيّ منظمة أو مؤسسة تدعي أنها مركز للأبحاث والدراسات، أو مركز للتحليلات حول المسائل العامة والمهمة»[٢]. وتعرّفها مؤسسة راند للأبحاث بأنها «تلك الجماعات أو المعاهد المنظمة بهدف إجراء بحوث مركزة ومكثفة. و[هي] تقدم الحلول والمقترحات

(١) UNDP (2003). Thinking the unthinkable. Bratislava: UNDP Regional Bureau for Europe and the Commonwealth of Independent States.

(٢) http://en.wikipedia.org.wiki/American_Enterprise Institue

Twitter: @ketab_n

للمشاكل بصورة عامة وخاصة في المجالات التكنولوجية والاجتماعية والسياسية والإستراتيجية، أو ما يتعلق بالتسلح»[1].

كما يعرّفها هوارد ج ويارد Howard J Wiarda (أستاذ العلاقات الدولية في جامعة جورجيا، وأستاذ باحث في مركز «ودورو ويلسون» في واشنطن) بأنها عبارة عن «مراكز للبحث والتعليم، ولا تشبه الجامعات أو الكليات، كما أنها لا تقدم مساقات دراسية؛ بل هي مؤسسات غير ربحية، وإن كانت تملك «منتجاً» وهو الأبحاث. هدفها الرئيسي البحث في السياسات العامة للدولة، ولها تأثير فعال في مناقشة تلك السياسات. كما أنها تركز اهتمامها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والسياسة العامة، والدفاع والأمن والخارجية. كما لا تحاول تقديم معرفة سطحية لتلك المسائل؛ بقدر مناقشتها والبحث فيها بشكل عميق، ولفت انتباه الجمهور لها». وينتهي هوارد Howard بالقول: «إن هذه المراكز، هي مؤسسات بحثية هدفها الأساسي توفير البحوث والدراسات المتعلقة بالمجتمع والسياسات العامة، والتأثير في القضايا الساخنة التي تهم الناس»[2].

---

(١) http://www.rand.org/about/history.html

(٢) Howard J. Wiarda, «The New Powerhouses: Think Tanks and Foreign Policy ,American *Foreign ºPolicy Interests*, vol. 30, no. 2 (March-April 2008), p96.

Twitter: @ketab_n

تشترك كل التعريفات المقدَّمة أعلاه؛ في أنّ «الثينك تانكس» منظمة أو مؤسسة أو معهد أو جماعة أو مركز. ويكون مخصصاً للقيام بالأبحاث والدراسات في مجالات معينة أو في علاقة بعدد من القضايا المتنوعة؛ سواء بهدف نشر الثقافة والمعرفة العامّة، أو بغية خدمة أحد الأطراف الرسمية (حكومية) أو غير الرسمية (المجتمع بصورة عامة)، وتقديم المقترحات والحلول لمشاكل معينة. وهذا ما جعل تلك المراكز أحد المرتكزات الأساسية لإنتاج البحث العلمي والمعرفة والتفكير العامّ في الدولة؛ وذلك من خلال النشاطات العلمية التي تقوم بها، ممثّلة في المؤتمرات التي تعقدها، والأبحاث والإصدارات الدورية والكتب والمنشورات التي تصدر عنها[1]. ولم تعد مهمة مراكز التفكير مقتصرة على تقديم دراسات أكاديمية تحليلية نقدية؛ بل صارت تشمل معالجة مشاكل معينة بصورة مباشرة، وتقديم المشورة لصانعي القرار (في الدولة أو في القطاع الخاص)، مع اقتراح البدائل[2].

وعلى الرغم من غياب الإجماع على تحديد مفهوم مراكز

---

(١) «مراكز التفكير أو بنوك التفكير Think Tank»، **موقع شذرات**، ٩/٨/٢٠١٢م:
net/?p=110.http://www.shatharat

(٢) هزار صابر أمين، «مراكز التفكير ودورها في التأثير على صنع السياسة»، مجلة **الفرات**، العدد ٤ (د.ت.)، على الرابط:
http://fcdrs.com/mag/issue-4-2.html

Twitter: @ketab_n

الأبحاث والدراسات؛ فإن هذه الدراسة تستخدم مصطلح «مراكز الأبحاث والدراسات» باعتباره مرادفاً لمصطلح «مراكز الفكر Think Tanks»، وتَعني بهذا المصطلح: مؤسسات بحثية، دورها الرئيس هو إنتاج الأبحاث والدراسات في مجالات متعددة، بما يخدم السياسات العامة للدولة؛ وتقديم رؤى مستقبلية تهم الفرد والمجتمع وصانعي القرار.

Twitter: @ketab_n

التطور التاريخي لمراكز الأبحاث والدراسات

اختلف الباحثون في تحديد التاريخ الذي نشأت فيه مراكز البحوث والدراسات؛ فمنهم من يقول: إنّ نشأة تلك المراكز في صورتها الأولى، كانت في الجامعات الأوروبية، وتحديداً في القرن الثامن عشر، وكانت تُعرف باسم «الكراسي العلمية». وكان أوّلها نشأة «كراسي الدراسات الشرقية» في بولونيا وفي أوروبا وفي باريس.

وتفيد المعطيات المتوفّرة في هذا المجال بأنّ أول مركز أبحاث قد ظهر في بريطانيا في عام ١٨٣١م؛ وهو المعهد الملكي للدراسات الدفاعية، ثم الجمعية الفابية في عام ١٨٨٤م[١].

(١) عباس بوغالم، «مراكز الأبحاث.. إنتاج المعرفة ومسؤوليات المثقف: مراكز الأبحاث بين صناعة الأفكار وترشيد السياسات»، موقع **أون إسلام**، ٢٠٠٥/٧/١٢، على الرابط:

http://www.onislam.net/arabic/madarik/culture-ideas/96738-2005-07-12%2017-42-25.html

Twitter: @ketab_n

كما أُنشئت أوّل وقفية في بريطانيا، إسمها وقفيّة «ديمورنت» في جامعة أكسفورد؛ لتشجيع الدراسات الدينية. وعدّ الباحثون هذه الكراسي، الإرهاصات الأولى لإنشاء المراكز البحثية[١].

في المقابل، ثمة من يرى أن مراكز الأبحاث ظاهرة حديثة نسبيّاً في حقل العلاقات الدولية. وكانت بداية نشأتها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى. وكانت عبارة عن منابر للنقاش الجماعي أو لدراسة القضايا الساخنة التي تشغل المجتمع وصناع القرار[٢].

وفي الولايات المتحدة، أُطلق على هذه المراكز اسم «الثينك تانكس» Think tanks. وتُرجمت الكلمة في اللغة العربية بـ«مراكز التفكير»، وهناك من ترجمها بـ«بنوك التفكير أو الفكر» أو «خزانات التفكير». أما في بريطانيا، فأطلق عليها اسم «مراكز الأبحاث والدراسات» (ما هو المعادل الإنكليزي لنعرف الفرق بين المصطلح الأمريكي والبريطاني). ولكن أثناء الحرب العالمية الثانية، استخدمت عبارة Brain Boxes؛ أي: «صناديق الدماغ».

---

(١) الشهواني، مرجع سبق ذكره.

(٢) سامي الخزندار، «دور مراكز الدراسات الخاصة في البحث العلمي وصناعة السياسات العامّة: إطار عام»، ص١٠، على الرابط:

http://partnership-forum.org/Papers/7-2-AR.pdf

Twitter: @ketab_n

وفي الوقت الراهن، تُستخدم العبارة بدرجة كبيرة، للإشارة إلى مؤسسات وظيفتها تقديم التوصيات. وبذلك، فإن عبارات «مراكز الأبحاث والدراسات» أو «صناديق الفكر» أو «مراكز التفكير»، تشير إلى شيء واحد، يعرف في اللغة الإنكليزية بـ Think-tanks[1].

ظهر أول مركز أبحاث بشكله الحديث، في الولايات المتحدة؛ وذلك من خلال تأسيس معهد كارنيغي للسلام في عام ١٩١٠م Carnegie Endowment for International Peace. وتلا ذلك إنشاء معهد بروكينغز في عام ١٩١٦م Brookings Institute، ثم معهد هوفر Hoover Institute في عام ١٩١٨م، ومؤسسة القرن Century Foundation في عام ١٩١٩م.

وفي حقبة ما بعد الحرب الباردة، توسّع انتشار مراكز الأبحاث والدراسات، وزاد نشاطها. وأصبح لديها نفوذ في الدول الديمقراطية، وتأثير في صانعي القرار وفي صياغة السياسات العامة[2].

وفي فترة أربعينيات وخمسينيات وستينيات القرن الماضي،

---

(١) مراكز التفكير أو بنوك التفكير Think Tank، موقع شذرات، مصدر سبق ذكره.

(٢) الخزندار، «دور مراكز الدراسات الخاصة..»، ص١٠.

Twitter: @ketab_n

اتّسع انتشار هذه المراكز، فأُسِّس المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية IISS في لندن في عام ١٩٥٨م، ومعهد دراسات الشرق الأوسط في أميركا في عام ١٩٤٨م، ومعهد أنتربرايز الأمريكي لأبحاث السياسات العامة AEI في عام ١٩٤٣م. وأُنشئت مؤسسة راند Rand Corporation في عام ١٩٤٨م، ومركز أبحاث فض النزاعات في جامعة ميتشغان في عام ١٩٥٩م، ومعهد ستوكهولم لأبحاث السلام في السويد SIPRI في عام ١٩٦٦م... وغير ذلك من المراكز في أوروبا والولايات المتحدة[١].

ومما يجدر ذكره هنا، هو أن الكثير من مراكز الأبحاث والدراسات؛ قد تشكلت نتيجة لأحداث مهمة في تاريخ دولة ما، أو لتغيير طرأ مثلاً على النمط السياسي الداخلي والخارجي لنظام ما، أو بسبب قضايا ملحة قادت إلى البحث عن حلول أفضل. وتتكفّل مجموعة/أو فرد من ذوي الخبرة والاختصاص ومن المتابعين للقضايا العامة، بتأسيس تلك المراكز. ولا نخفي دهشتنا عندما نلقي نظرة على عدد مراكز الأبحاث في العالم، وحينما ندرك مدى تطورها منذ عقد السبعينيات وحتى نهاية القرن الحادي والعشرين. إذ نرى أن

---

(١) المرجع نفسه.

Twitter: @ketab_n

هناك تطوراً وانتشاراً كبيرين للمراكز البحثية في العالم؛ حتى إن عددها قد وصل ـ بحسب مشروع مؤشرات مراكز الأبحاث والفكر ـ إلى حوالي ٦٤٨٠ مركزاً متخصصاً في مجالات متعددة[١].

وبهذا الرقم، يتّضح أن الغرب قد أدرك في وقت مبكر أن العلم «لم يعد شارةً تتزيّن بها المجتمعات؛ إنما هو أحد أهم أسلحة العصر.

وعليه، فإنّ مساحات توليد الطاقات والقدرات العلمية في الغرب، لم تعد من اختصاص الجامعات وحدها؛ بل هناك المئات بل الآلاف من مراكز البحوث ومؤسسات البحث العلمي، بعضها تديره الدولة إدراكاً منها لأهمية تفعيل مراصد البحث لامتلاك زمام الأمور. وأغلبها تدعمها مؤسسات مدنية، يشرف عليها كبار المسؤولين السابقين والخبراء، ممن لديهم خبرات متراكمة في مجالات معرفية تتعلق بالمشكلات والقضايا المطروحة؛ في ما يقوم على إدارتها والتفكير بآفاقها شباب طموح، لا يعرفون غير لغة العلم والعمل والإتقان، ولا هدف لهم سوى التقدم بأنفسهم وبلادهم نحو المستقبل. كما تغذي هذه

(١) لمعرفة المزيد، يُرجى الاطلاع على المرجع السابق.

Twitter: @ketab_n

المراكز البحثية المؤسسات الحكومية بالباحثين والخبراء؛ لينهضوا بواقع دولهم»[1].

(١) أحمد شهاب، «مؤسسات الرأي وصناعة القرار: أين مراكز الأبحاث في دول الخليج؟»، **مركز الخليج للأبحاث**، ٣٠/ ٤/ ٢٠٠٥م، على الرابط:

http://grc.kcorp.net/index?frm_module=contents&book_id=7673&frm_action=rel_content_detail&frm_type_id=22&override=%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A7%D8%AA&sec=Related+Content+Detail&frm_title=%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A7%D8%AA&frm_issues=2&frm_content_id=7673&frm_related_content_id=7677&op_lang=ar&page_id=0

Twitter: @ketab_n

عدد مراكز الأبحاث في العالم لعام ٢٠١١م[١]

المنطقة	عدد مراكز الأبحاث	نسبة المراكز للمجموع الكلّي في العالم
أفريقيا	٥٥٠	٪٨
آسيا	١١٩٨	٪١٨
أوروبا	١٧٩٥	٪٢٧
أميركا [أمريكا] اللاتينية والكاريبي	٧٢٢	٪١١
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٣٢٩	٪٦
أميركا [أمريكا] الشمالية	١٩١٢	٪٢٩
أوقيانوسيا	٣٩	٪١
المجموع	٦٥٤٥	١٠٠

(١) المصدر:

James. G. McGann (dir.), *2011 Global Go To Think Tanks Report and Policy Advice*, The Think Tanks and Civil Societies Program, International Relations Program, University of Pennsylvania, Philadelphia, 23/1/2012, p. 17.

Twitter: @ketab_n

رسم توضيحي لتوزيع مراكز الأبحاث في العالم لسنة ٢٠١١م[١]

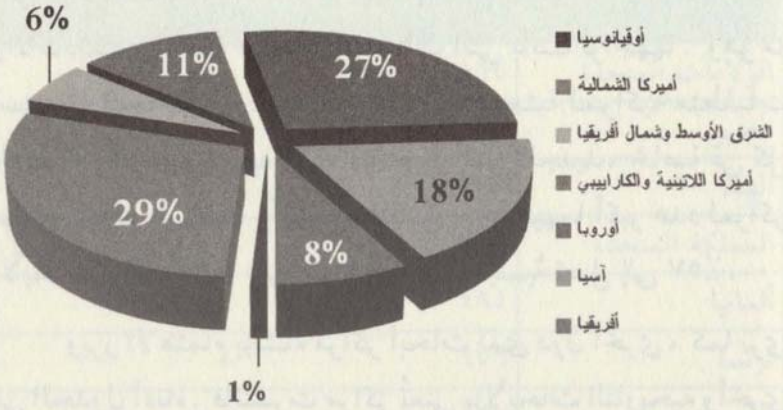

إنّ الانتشار المتسارع في خريطة مراكز الأبحاث في العالم[٢]؛ قد تعاظم بعد الأحداث التي طرأت على العلاقات

(١) المصدر:

James. G. McGann (dir.), *2011 Global Go To Think Tanks Report and Policy Advice*, The Think Tanks and Civil Societies Program, International Relations Program, University of Pennsylvania, Philadelphia, 23/1/2012, p. 17.

(٢) خلال العقدين الأخيرين، ظهرت عدة مقاربات لدراسة المؤسسات البحثية. تمثّل المقاربة الأولى تيار الأغلبية الضخمة لدراسات المؤسسات البحثية. وهي تركز إما على تاريخ مؤسّسات بحثية محدّدة، أو على تطوير دور المؤسّسات البحثية وتغيّره في دول معيّنة. وقد كتب الكثير من الباحثين قصصاً تاريخية حول نشأة أول مؤسسات بحثية في العالم. ومن المآخذ على هذه المقاربة، أنها ببساطة قصص تاريخية لا توفر إلا القليل من البيانات. وقد ركزت المقاربة الثانية والأكثر نظامية على اشتراك المؤسسات البحثية في ما يشير إليه طلاب السياسة العامة باسم مجتمعات المعرفة أو السياسة. وتتكون هذه المجتمعات من أفراد ومنظمات مدعوّين بحكم خبرتهم السياسية إلى المشاركة في النقاش حول السياسة مع صنّاع القرار في الحكومة. وقد بدأت مجموعة ثالثة من الباحثين في التفكير في استخدام مقاربة أكثر شمولاً =

Twitter: @ketab_n

الدولية، من انهيار القطبية الثنائية، وظهور العولمة، والتغير الذي طرأ على تلك البلدان وعلى الأوضاع السياسة والاقتصادية والأكاديمية والأمنية فيها، والتحديات التي باتت تواجهها. وهو ما استدعى الحاجة إلى مزيد من المراكز البحثية لمواكبة متطلبات العولمة؛ لا سيّما بسبب تأثير النظام العالمي الجديد، خاصة في كل من الولايات المتحدة وأوروبا، اللّتين يوجد فيهما أكبر عدد لمراكز الأبحاث والدراسات على مستوى العالم، بنسبة تصل إلى ٥٧٪.

وبرز الاهتمام بإنشاء مراكز أبحاث لدى دول أخرى، كما نرى في الجدول أدناه. فانتشرت مراكز تُعنى بالأبحاث التاريخية وأخرى بالأبحاث السياسية، ومراكز إستراتيجية أمنية واقتصادية، ومراكز أكاديمية ترتبط بالجامعات... إلخ. ونلاحظ أن مراكز الأبحاث موجودة بأسماء وتعريفات مختلفة؛ ففي بعض الأحيان، تطلق على نفسها اسم «مؤسسة» Foundation، وفي بعضها الآخر تسمّى بـ«معهد» Institute. وتصف مراكز أخرى نفسها بـ«الصندوق» Fund، وفي حالات أخرى بـ«الوقف» Endowment. لكن في النهاية، تتبع هذه المنظمات قطاعاً عريضاً هو قطاع مراكز الأبحاث والدراسات.

= في دراسة مشاركة المنظمات غير الحكومية في صنع السياسة والقرار، وهو ما يعرف بمقترحات (جون كنغدون John Kingdon ودنيس ستيرز Denis Stairs). وتقوم هذه المقاربة أساساً، على الكيفية التي تسعى بها الجماعات إلى تضمين القضايا في الأجندة السياسية، والكيفية التي تحاول بها نقل أفكارها إلى صانعي السياسة. لمعرفة المزيد، انظر: دونالد أبلسون، **هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية؟ تقويم تأثير معاهد السياسة العامة** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٧)، ص٧٧ ـ ٧٨.

Twitter: @ketab_n

جدول يبين عدد مراكز الأبحاث في بعض الدول لغاية عام ٢٠١١م[١]

اسم الدولة	عدد مراكز الأبحاث
الولايات المتحدة	١٨١٥
الصين	٤٢٥
الهند	٢٩٢
المملكة المتحدة	٢٨٦
ألمانيا	١٩٤
فرنسا	١٧٦
الأرجنتين	١٣٧
روسيا	١١٢
اليابان	١٠٣
كندا	٩٧
إيطاليا	٩٠
أفريقيا الجنوبية	٨٥
البرازيل	٨٢
سويسرا	٦٦
السويد	٦٥
المكسيك	٦٠

(١) المصدر:

James. G. McGann (dir 2011),. *Global Go To Think Tanks Report and Policy Advice*, The Think Tanks and Civil Societies Program, International Relations Program, University of Pennsylvania, Philadelphia, 23/1/2012, p. 16.

Twitter: @ketab_n

اسم الدولة	عدد مراكز الأبحاث
هولندا	٥٧
إسبانيا	٥٥
رومانيا	٥٤
إسرائيل	٥٤
كينيا	٥٣
تايوان	٥٢
بلجيكا	٥٢
بوليفيا	٥١
أوكرانيا	٤٧

الشكل ١: المجالات التي تنخرط فيها مراكز الأبحاث[١]

قبل تأسيس مراكز الأبحاث وإطلاقها، يتوجّب على هذه المراكز أن تحدّد بدقّة الدور الذي ستؤديه، سواءً كانت مراكز

(١) المصدر:
http://onthinktanks.org/tag/academic/

Twitter: @ketab_n

حكومية أو غير حكومية. كما يبيّن الشكل ١ أعلاه أنَّ هناك ثلاثة مجالات رئيسة يمكن لمراكز الأبحاث أن تنخرط فيها: يمكن للمراكز أن تتخصص في المجال السياسي وأن تعاون السياسيين وتقدّم لهم خدمات الدفاع والمناصرة. تتطلب هذه المهام جملة من المهارات في ميادين نسج الشبكات والتغطية الإعلامية والوصول إلى وسائل الإعلام، والمدونات والدعاية على الشبكة العنكبوتية. أما الهدف الأساسي لهذه المراكز فيكمن في تلميع صورة حزب سياسي أو هيئة حكومية في المجتمع. في حين إن المجال الثاني الذي يمكن أن تتخصص فيه مراكز الأبحاث هو تركيزها على السياسات، ما يعني التركيز على التعامل مع صناع السياسات والموظفين الحكوميين والعاملين في القطاع العام ومروجي السياسات. لتحقيق هذه الأهداف، تحتاج مراكز الأبحاث التى تنظيم ورش عمل تجمع صناع السياسات من مختلف الهيئات لمناقشة المسائل المتعلقة بالسياسات ولمناقشة كيفية صوغ سياسات تخدم الصالح العام وتنفيذها. أمّا مجال التخصص الثالث للمراكز البحثية، فهو الميدان الأكاديمي. تحتاج هذه المراكز إلى مهارات في مجال المناهج النظرية والتجريدية، وهو اختصاص الأكاديميين المحترفين.

من الضروري لمراكز الأبحاث أن تحدّد موقعها ضمن هذه المجالات، فمن المستحيل لمركز واحد أن يضطلع بجميع هذه الاختصاصات في آن، نظراً لكون المجالات المذكورة تتطلّب من العاملين في المركز خلفيات ومهارات مغايرة. في معظم الأحيان،

Twitter: @ketab_n

لا يستطيع الأكاديميون النموذجيون أن يتعاملوا مع السياسة؛ لأن تركيزهم هو على البحث العلمي والنشر في المجلات الأكاديمية وحضور المؤتمرات العلمية، لا التعامل مع صنع السياسات بعيداً عن التسويات والمفاوضات التي ترافقها.

شكل ٢: النماذج التجارية لمراكز الأبحاث[١]

رسالة / تعتمد على نمط عمل	ايديولوجيا، قيم أو مصالح معيّنة	إنتاج البحث التطبيقي أو التجريبي أو التوليفي	إنتاج البحث النظري أو الأكاديمي
البحث المستقل	الإعلام الافتتاحي المؤسسات البحثية الداخلية	المراكز البحثية التطبيقية في الجامعات	«أوكسبريدج»
العمل الاستشاري/ العقود	المراكز الأيديولوجية		
التأثير/الدفاع والمناصرة	الأحزاب السياسية	كبار المستشارين العلميين، الأكاديميون/ المؤثرون في الرأي العام	

(١) المصدر:

http://onthinktanks.org/tag/academic/

Twitter: @ketab_n

يشرح الشكل ٢ كيف تستطيع مراكز الأبحاث أن تؤسس لنموذج تجاري يوجّه إستراتيجية المركز وخططه. على المستوى العالمي، تستطيع مراكز الأبحاث أن تعمل كمراكز مستقلة تركز بشكل أساسي على الأبحاث أو تقدّم الاستشارات إلى الهيئات الحكومية بناءً على عقود محددة، أو الترويج لأبحاث منشورة مسبقاً عبر قنوات التواصل المتوافرة. يجب على المركز، وقبل البدء بتصميم نموذجه التجاري، أن يقرر الأسس التي يقوم عليها: قد يكون مركزاً يدافع عن أيديولوجيات أو عن إبقاء الحدود قيم أو عن مصالح معينة، أو قد يكون مركزاً ينتج الأبحاث التطبيقية والتجريبية، أو قد يكون مركزاً لا يهتم إلا بالبحث النظري الخالص.

تناقش الأدبيات المتوافرة عن النماذج المختلفة للمراكز البحثية، الموقعَ الأمثل للمركز البحثي، وترى بأنه ـ بناءً على الشكل ٢ أعلاه ـ من الأفضل أن يكون بين الدور الأيديولوجي والدور النظري، مع واضحة بين هذين الدورين. لا يجب على المركز أن ينحاز بشدّة لأي من الدورين: إذا انحاز المركز للعمل الأيديولوجي، مثلاً، سيفقد حياده وقد يخسر من مصداقيته إذا عبّر عن تيارٍ أيديولوجي معيّن على حساب الآخرين (كأن يلتزم المركز بمواقف يمينية أو يسارية... إلخ). من ناحية أخرى، قد يؤمن انحياز المركز هذا، خيارات تمويلية أكبر إذ قد يجتذب المانحين، سواء من الحكومة أو المجتمع المدني. أما إذا انحاز المركز للبحث النظري أو الأكاديمي، فإنه سيضع نفسه في موقع منافسة

Twitter: @ketab_n

مع الجامعات والمراكز البحثية الكبرى التي تملك قنوات تمويل ضخمة وكمّاً كبيراً من المهارات والاختصاصيين قد تفوق بكثير موارد المركز. بهذا، قد يتسبب المركز لنفسه بعوائق وتحديات لا يستطيع مواجهتها، من نوع رفض المؤسسات الأكاديمية التعاون معه لأنها تنظر إليه كمنظمة منافسة. لهذه الأسباب كلها، يبقى الأمثل للمركز البحثي بين مجالي الأيديولوجيا والأبحاث النظرية.

توضح الدائرة الموجودة في منتصف الشكل ٢ اللاعبين الفاعلين المعنيين بالمجالات المختلفة التي تركز عليها مراكز الأبحاث؛ كالأيديولوجيا، والبحث التجريبي إلخ... من هنا، يتيح موقع المركز البحثي في وسط هذين المجالين له التعامل والتعاون مع جميع اللاعبين ويعود عليه بمنفعة أكبر.

Twitter: @ketab_n

تجارب المراكز البحثية العالمية

١ ـ ١ الولايات المتحدة الأمريكية:

تختلف تجارب المراكز البحثية بين بلدٍ وآخر، فهناك العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي قد تساعد (أو تعيق) مراكز الأبحاث في إنجاز مهامها وفي تحقيق أهدافها المنشودة. من المنظور العالمي المقارن، يتبين أن البنية السياسية للولايات المتحدة توفر جوّاً مثاليّاً لنجاح مراكز الأبحاث. يشير تقرير لأبلسون Abelson وكاربيري Carberry[1] إلى أن «الخصائص المميزة لمراكز الأبحاث في الولايات المتحدة لا ترتبط بحجمها أو بالتمويل الكبير الذي تحظى به بعض المؤسسات... فما يجعل مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة فريدة، بالإضافة إلى عددها الكبير، هو مدى انخراط هذه

(١) Following Suit or Falling Behind? A Comparative Analysis of Think Tanks in Canada and the United States, DONALD E. ABELSON, CHRISTINE M. CARBERRY P. 525-526:

http://www.medientheorie.com/doc/abelson_think_tanks_in_canada.pdf

Twitter: @ketab_n

المنظمات في المراحل المختلفة لعملية صنع السياسات». إن البنية اللامركزية للحكومة الأمريكية، إضافة إلى تقدير الدور الذي يؤديه البحث العلمي في إرشاد السياسات، يجعلان من مراكز الأبحاث عنصراً حيوياً في عملية صنع السياسات. تعمل مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة كوحدات استشارية مهمة وديناميكية يعتمد عليها صناع السياسات والمشرّعون للحصول على المشورة التقنية التي يحتاجونها.

يخلص العديد من الأوراق والتقارير البحثية إلى أن النجو السياسي المرن في الولايات المتحدة الأمريكية هو الذي يسمح لأكثر من ١٣٠٠ مركز أبحاث بتقديم المشورة والتأثير على عملية صنع السياسات من دون أي ضغط من قبل الحكومة. يعود إنشاء مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة إلى أوائل القرن التاسع عشر وتأسست مراكز جديدة لخدمة المصالح الوطنية أو المحلية للبلد. يتبيّن نفوذ هذه المراكز في الكونغرس (السلطة التشريعية) وفي الجهاز التنفيذي للحكومة وفي السلطة القضائية. ففي الكونغرس، على سبيل المثال، تشير المعطيات إلى أنه يوجد ٥٣٥ مسؤولاً منتخبين تتواصل مراكز الأبحاث معهم مباشرة، وتزودهم بشكل مستمر بالتحليلات والتقديرات المتعلقة بمختلف السياسات.

يعود نجاح المراكز البحثية في الوصول إلى السياسيين وصناع السياسات، جزئياً، إلى اعتماد المراكز على الإعلام للترويج لأبحاثها ولمنتجاتها. يعتبر النشاط الإعلامي شرطاً

Twitter: @ketab_n

ضرورياً لتعريف مراكز الأبحاث عن نفسها في صفوف النخبة السياسية في واشنطن. ويستقطب ذلك بدوره، المزيد من فرص التمويل والحصول على موارد من الحكومة ومن مؤسسات القطاع الخاص؛ كمؤسسات فورد وروكفلر وكارنغي التي تموّل المشاريع البحثية في هذه المراكز. يتيح توافر التمويل المناسب للمراكز توظيف كوادر مؤهلة ويسمح لها بإدارة شؤونها بكفاءة. يقصد المتخرجون من برامج السياسات العامة في الجامعات الأمريكية المرموقة كهارفارد وييل وبرنستون وجورجتاون مراكز الأبحاث هذه لأنها تسمح لهم بصقل مهاراتهم البحثية والتحليلية، ما يؤهلهم للحصول على مناصب أفضل في وزارة الخارجية أو في الهيئات الحكومية الأخرى. إن التمويل شرط أساسي، فمن بدونه يستحيل القيام بمشاريع بحثية رفيعة المستوى ويحول غياب هذا الشرط، دون الوصول إلى وسائل الإعلام للترويج لنتائج الأبحاث التي تجريها المراكز.

٢ ـ ١ بريطانيا:

لا يوجد في المملكة المتحدة سوى عشرات المراكز البحثية، وهي تتمتع بتأثير نسبي في صنع السياسات وتحليلها. على عكس مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة، التي تنعم بفعالية وبنفوذ، لا تؤدي مراكز الأبحاث في المملكة المتحدة دوراً مهماً في تشكيل السياسات، وفي تنفيذها، لأسباب متعددة. من الأسباب السياسية الرئيسة التي تؤدي إلى هذا الوضع النظام

Twitter: @ketab_n

البريطاني للخدمة المدنية العامة القوي وهو نظام قوي مكرّس يعتمد على نظام مغلق لصنع السياسات يهيمن عليه الوزراء والمسؤولون الحكوميون الذين يأخذون قراراتهم من دون الاعتماد على هيئات خارجية.

يوجد نوعان أساسيان من المراكز البحثية في المملكة المتحدة، يسمى النوع الأول «تابعاً للمؤسسة السياسية» والنوع الثاني «معادٍ للمؤسسة السياسية». تمثل الفئة الأولى المراكز البحثية الكبرى التي تتبنى التوجه الأكاديمي وتعتمد على عقود الأبحاث الخارجية. إلا أنه، بدءاً من السبعينيات، تأسست مراكز صغيرة (معادية للمؤسسة السياسية) ومراكز أكثر تسييساً في المملكة المتحدة على نطاق أوسع.

مراكز الأبحاث في المملكة المتحدة هي إما هيئات حكومية أو مؤسسات مستقلة تعمل خارج إطار بيروقراطية الدولة.

١ ـ وحدات أبحاث وتخطيط داخل الحكومة: تتألف طواقمها عادةً من الموظفين الحكوميين الذين يصوغون السياسات ويقدمون المشورة للحكومة.

٢ ـ مجموعات بحثية مستقلة ولكنها تابعة للدولة: تكون أغلبية طواقمها من خارج البيروقراطية الحكومية وتقدم مشورة إستراتيجية لمكتب رئيس الوزراء.

٣ ـ هيئات استشارية تؤسسها الحكومة ولكنها تعمل بشكل مستقل وعلني.

Twitter: @ketab_n

تشترك كل هذه النماذج في خصائص معينة:

أ ـ تجد هذه المراكز صعوبة بالتأثير على عملية صنع السياسات نظراً لطبيعتها المغلقة في بريطانيا وبسبب البيروقراطية الشديدة للجهاز الحكومي.

ب ـ تهدف هذه المراكز إلى ابتكار الأفكار والمقترحات، ثم تحاول إقناع الحكومة باعتمادها.

ج ـ تعتبر الدعاية شرطاً أساسياً لاستمرار هذه المراكز. فبسبب حجمها الصغير نسبياً، تحتاج مراكز الأبحاث إلى إبقاء اسمها رائجاً في الإعلام وإلى تسويق منتجاتها بغية إثارة إعجاب الداعمين وضمان استمرار التمويل.

د ـ تتأثر القضايا التي تتناولها هذه المراكز بالتوجهات الأيديولوجية التي تتبناها الأحزاب التي تمثلها أو تعارضها. على سبيل المثال، ففي الثمانينيات، نشرت أغلبية مراكز الأبحاث دراسات إما تؤيد موجة الخصخصة الجارفة التي طبّقت في البلد أو تعارضها.

تواجه مراكز الأبحاث في بريطانيا مشاكل وتحديات عديدة:

١ ـ ندرة التمويل: يتمثل التحدي الأكبر التي تواجهه مراكز الأبحاث في المملكة المتحدة في إيجاد الموارد الكافية لتمويل نفسها. تشكّل الهبات الخاصة والعقود نحو ٩٠ في المئة من دخل مراكز الأبحاث. تواجه مراكز الأبحاث اليمينية قصوراً في التمويل حين تضعف المصالح التجارية التي تمولها أو تواجه أزمة

Twitter: @ketab_n

اقتصادية. تؤمن مصادر أخرى؛ كالمنشورات والمؤتمرات، مورداً صغيراً للتمويل الإضافي.

٢ ـ يؤثر التغيير الدوري الذي يطرأ على كل من الحكومة وهوية رئيس الوزراء ـ سلباً في نفوذ مراكز الأبحاث البريطانية. وتعاني مراكز أبحاث كثيرة في المملكة المتحدة من الإحباط حين تتعامل مع إدارات حكومية لا تتقبل الأفكار الجديدة والمبتكرة أو مع تلك التي تعارض أجندة المركز. إضافة لذلك، يفضل النظام السياسي بعض المراكز على حساب أخرى تبعاً لقربها من مكتب رئيس الوزراء.

وسائل التأثير من داخل النظام ومن خارجه: تحاول بعض مراكز الأبحاث التأثير في الجمهور الأوسع من الأكاديميين والمثقفين وتسعى لإعلامهم بتداعيات سياسة حكومية أو قرارٍ حكومي معيّن. تعتمد هذه المؤسسات على التمويل الخارجي لدعم مشاريعها البحثية. من ناحية أخرى، توجد مراكز بحثية تعتمد على التأثير السياسي داخل النظام عبر شبكة من المسؤولين والسياسيين وما هو أكثر أهمية ألا وهو تأثير وسائل الإعلام.

على عكس مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية الفعالة والمؤثرة في توجيه عملية صنع السياسات، يبقى تأثير مراكز الأبحاث في المملكة المتحدة هامشياً. أما العنصر الأساسي الذي يؤثر سلباً على أداء المراكز في بريطانيا فيكمن في غياب التواصل مع النظام السياسي، إذ إن النظام الإداري

Twitter: @ketab_n

والسياسي في بريطانيا مغلق بطبيعته ولا يأخذ بآراء مؤسسات خارجية حين يصوغ السياسات.

٣ ـ ١ أستراليا:

في السياق الأسترالي، تقسم مراكز الأبحاث إلى ثلاث فئات رئيسة:

١ ـ مراكز الأبحاث التابعة للجامعات. يوجد أكثر من ٦١٠ مراكز بحثية في مختلف الجامعات الأسترالية، وهي تركز بشكل أساسي على دراسات منطقة آسيا ـ المحيط الهادئ نظراً لموقع أستراليا القريب من الصين والهند واليابان. ويتيح وجود عدد كبير من الباحثين والعاملين الموهوبين في هذه المراكز، تأمين مشورات سياسية وأمنية قيّمة لحكومة أستراليا في مسائل تتعلّق بمستقبل تايوان والصين وأندونيسيا ومواضيع حسّاسة أخرى. وإضافة لذلك، تركز هذه المؤسسات على مواضيع محددة؛ كالسياسة الاقتصادية والتنافسية، وهي تقدم خدمات استشارية للقطاعين الخاص والعام. في حين إن المجال الثالث الذي تتخصّص به هذه المؤسسات الجامعية هو ميدان الادارة [الإدارة] العامة والسياسات. تحظى هذه المراكز بشكل أساسي بمنح من القطاع العام لتنظيم المؤتمرات وكتابة تقارير وكتب بيضاء.

٢ ـ مراكز الأبحاث التابعة للقطاع العام. وتشمل هذه الفئة أكبر مراكز الأبحاث في أستراليا. يوجد ١٩ مركز أبحاث تابعاً للقطاع العام في أستراليا بميزانية سنوية تفوق ٨٩ مليون دولار

Twitter: @ketab_n

وأكثر من ٩٠٠ موظف. تتفاوت أحجام هذه المؤسسات وفقاً لأهميتها والخدمات التي تقدمها للحكومة الأسترالية.

٣ ـ مؤسسات القطاع الخاص. إن هذه المراكز معنية بشكل أساسي بالربحية. تتراوح ميزانية هذه المؤسسات بين المليون والمليونَي دولار سنوياً، وهي تسعى لدراسة الفرص المتوافرة في البلد ولاستكشاف مزيد من الفرص في الأسواق الناشئة، كما أنها تسوّق الأيديولوجيا النيوليبرالية في المجتمع.

تعتبر مراكز الأبحاث التابعة للقطاع العام مؤثرة وفعالة في عملية صنع السياسات في أستراليا. يمكن تقييم تأثير هذه المراكز على العملية السياسية على مستويين:

١ ـ المستوى الكلّي، إذ يؤثر نفوذ هذه المراكز على فهمنا لعمل نظام صنع السياسات بأكمله.

٢ ـ المستوى الجزئي، إذ تساهم هذه المراكز بفهم القضايا التي تؤثر على مجتمعات محلية أو شبكات معينة.

على المستوى الكلي، تساهم مراكز الأبحاث الأسترالية في جميع مراحل صنع السياسات وتنفيذها. تبيّن التقارير والدراسات التجريبية وتقارير تقييم الأداء التي تنشرها هذه المراكز، الدور المهم الذي تؤديه في عملية صنع السياسات.

فعلى سبيل المثال، قدّم «مكتب اقتصاديات النقل والاتصالات» مساهمات كبيرة في عملية إعادة هيكلة قطاع الاتصالات في البلد، واعتبرت هذه العملية نجاحاً وطنياً لمراكز

Twitter: @ketab_n

الأبحاث ومثالاً على كيفية مساهمة هذه المراكز في تشكيل سياسات مبنية على الدراسات والأدلّة. إلا أن مساهمة مراكز الأبحاث في صنع السياسات على المستوى الجزئي تواجه تحديات عدّة، إذ تستغرق المراكز التي تحتاج إجراء أبحاث رفيعة المستوى، وقتاً طويلاً قبل التوصل إلى نتائج. إضافة لذلك، تجد هذه المراكز نفسها مضطرة لاستطلاع حاجات القطاعين العام والخاص معاً، وهي مهمة صعبة.

Twitter: @ketab_n

تصنيف مراكز الأبحاث والدراسات في العالم وأدوارها

يجري تصنيف مراكز الأبحاث والدراسات، بناء على معايير وأسس تتّصل بالتخصّصات التي تعمل وفقها. فهناك مؤسسات بحثية تركّز على قضايا السياسة والشؤون العالمية، وهناك مؤسّسات أخرى تتبنّى الأبحاث المعنيّة بالسياسات المحلية؛ بما فيها القضايا الاقتصادية بأنواعها المختلفة، وسياسات البيئة والطاقة والزراعة... إلخ. كما تُصنّف المراكز وفق معايير أخرى. فهناك مراكز أكاديمية، وهي التي تخضع للجامعات أو تتبعها؛ وهناك المراكز الخاصة، التي لا ترتبط بالقطاع الحكومي إدارياً أو قانونياً؛ وهناك المراكز البحثية التابعة للدولة، أو التي تخضع لملكية القطاع العام. وهذا التصنيف لا يبتعد عن تصنيف مراكز التفكير في الولايات المتحدة؛ وذلك بالاعتماد على عدة معايير. وأوّل هذه المعايير يتمثّل في استقلالها عن الأجهزة الحكومية أو تبعيتها إليها أو إلى إحدى المؤسسات التعليمية مثل الجامعات (فضلاً عن مراكز

Twitter: @ketab_n

الأبحاث المستقلة، ومراكز الأبحاث الرسمية التابعة للحكومة).

وثاني هذه المعايير تخصّصها أو مجالات اهتمامها؛ فهناك مراكز متخصّصة في مجال معين، بينما توجد مراكز أخرى ذات اهتمامات متنوعة واختصاصات متعددة. فعلى سبيل المثال، تُعدّ «مؤسسة راند» Rand Corporation متخصّصة في التعامل مع القضايا ذات الطبيعة العسكرية والمخابراتية والإستراتيجية، وغالباً ما تستعين بها المؤسسة العسكرية الأمريكية لمساعدة الجيش في كيفية مواجهة التحدي الذي تمثله قضايا الإرهاب والأمن القومي. وهي في الوقت ذاته، مؤسّسة مستقلة غير حكومية، تأسست سنة ١٩٤٨م بتمويل خاص، كمؤسسة لا تهدف إلى الرّبح. كما تُعرف مؤسّسة «أمريكا أنتربرايز» American Enterprise Institute For Public Policy research بميولها اليمينية ذات الاهتمامات بالسياسة الاقتصادية للحكومة؛ إذ هي تقدم لها مقترحات اقتصادية[1]. إذن، فهناك مراكز أبحاث تهتم بالسياسة الخارجية والعلاقات والشؤون الدولية، وأخرى تهتمّ بالشؤون الداخلية والسياسات والموضوعات المحلية في المجتمع.

تصنيفات مراكز الأبحاث:

يبيِّن الجدول التالي بصورة أوضح عملية تصنيف مراكز الأبحاث؛ التي رأينا أنه من الأهمية بمكان الإشارة إليها، لإظهار طبيعة التباين في ما بينها، وخصائص كل مركز على حدة.

---

(١) Braun Mats, *A Sociological Study of European Policy Think-tanks: Are They the Bridge Between the Academic World and Policy Makers?», Conference Papers presented at The International Studies Association 51st Annual Convention, New Orleans, 17-20/2/2010.p.1,14.*

Twitter: @ketab_n

نوع المراكز البحثية	خصائصها
مراكز الأبحاث الحكومية وشبه الحكومية	ترتبط مراكز الأبحاث الحكومية بالدولة إدارياً ومالياً. وتدور مجالات عملها حول متطلبات الحكومة وسياساتها، واحتياجات صانع القرار. ومن المآخذ عليها، هو اتّسام هذه المراكز بالبيروقراطية في اتخاذ قراراتها، وضعف استقلاليتها، ومحدوديّة حرّيتها في إنجاز البحوث. كما أنّ هذا النوع من المراكز، لا يشكّل بيئة مولّدة للأفكار. «إن أغلب ما تطلبه الدول مثلاً من مراكز الدراسات ينحصر في استطلاعات الرأي، غير أن هذه الاستطلاعات تحوطها تساؤلات منهجية من ناحية وتبقى موضع تشكك من قبل المجتمع من ناحية ثانية»[1]. وكثير من نتاجها العلمي، لا يقع نشره؛ بسبب بيروقراطية القرار الإداري. يُذكر أنّ هذه المراكز لا تشكو من مشكلة التمويل؛ لأنّ تمويلها يُصرف من ميزانية الدولة. أما مراكز الأبحاث شبه الحكومية؛ فهي تعرّف نفسها بأنها غير ربحية، ولكنها تجمع بين أكثر من مصدر للتمويل. وبعض المصادر حكومي، وبعضها الآخر غير حكوميّ (مؤسسات داخلية، أو منظمات، أو مانحون دوليُّون).

(١) وليد عبد الحي، «دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار السياسي الأردني ١٩٨٩ ـ ٢٠١٠م»، **مركز عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأميركية ـ بيروت**، ٢٠١٢م، ص٦. الرابط:

http://www.aub.edu.lb/ifi/public_policy/rapp/Documents/working_paper_series/20121108ifi_rapp_abdelhay_arabic_final.pdf

Twitter: @ketab_n

نوع المراكز البحثية	خصائصها
مراكز الأبحاث الخاصة	مما يميز هذه المراكز الخاصة عن المراكز الحكومية وشبه الحكومية، هو عدم ارتباطها مالياً أو إدارياً بالقطاع الحكومي. وهي تنتمي إلى مؤسّسات المجتمع المدني غير الربحية، وتتصف باستقلالها في إعداد أجندتها واهتمامها البحثي وبرامجها. وتتجه تلك الاهتمامات نحو قضايا المجتمع والدولة أو الشؤون الدولية. تستمدّ مصادر تمويلها من مشاريعها البحثية التي تتعاقد فيها مع منظمات مانحة أو رجال أعمال أو هيئات داعمة للبحث العلمي أو الوقف المالي. وتنتشر هذه المراكز بشكل واضح في الدول العربية.
مراكز الأبحاث ذات الطابع الأكاديمي	هي مراكز تابعة/ أو خاضعة لجامعات أو مؤسسات تعليمية. بعضها يكون مستقلاً، ويعتمد على أكاديميين لتطبيق منهجيات البحث العلمي والتحليل العميق. يتأتّى تمويل هذه المراكز من مصادر غير مشروطة: إما من ميزانية الجامعة، أو من مؤسسات دولية داعمة للبحث العلمي، أو من شركات كبرى، أو من رجال أعمال. تتركز اهتماماتها حول توفير التحليل المعمق للقضايا الساخنة والسياسات الأكاديمية والعامة، وتقديم الدراسات الاستشرافية بعيدة المدى. وتميل هذه المراكز أحياناً إلى الطروحات المثالية والأخلاقية؛ خاصة في مجال السياسة الدولية، أو بهدف تفسير سلوك صراعي معين ليس لدى صانع القرار الوقت أو الرغبة في التعامل معه بالعودة إلى تلك الطروحات[1]. بعض هذه المراكز يمارس العملية التعليمية، ويمنح درجات أكاديمية عليا.

(١) سامي الخزندار، مرجع سبق ذكره، ص١٧.

Twitter: @ketab_n

أمّا جون ج. همر John J. HAMRE؛ فيصنف مراكز الأبحاث Think Tanks صنفين[1]:

١ ـ من الأعلى إلى الأسفل Top-Down Think Tanks. ويعني بها تلك المراكز التي يقع إنشاؤها وتمويلها من جهة الحكومات أو الأحزاب السياسية، التي تتنافس على المستوى الوطني. ولكنّ هذه المراكز تتّصف بالضعف؛ بسبب حصولها على التّمويل الحكومي، الذي قد يقلّل من مهنيّتها، فتكون أسيرة في عملها لما يمليه عليها صانع القرار. وهو ما نراه في التصنيف المتعلق بالمراكز الحكومية، المبيَّن في الجدول أعلاه.

٢ ـ المراكز التي تصنَّف من أسفل إلى أعلى Bottom-up: وهي مختلفة تماماً عن التصنيف الأول؛ إذ تقع هذه المراكز تحت مظلّة المجتمع المدني، وتكثر في الولايات المتحدة الأمريكية. تستمدّ تمويلها من التبرعات غير المشروطة، وتكون حرّة في عملها، بعيدة عن توجيهات الحكومة؛ أي: أنها مستقلة مالياً وإدارياً عن الحكومة وعن صانع القرار.

وثمة تصنيف آخر لمراكز الأبحاث والدراسات يتعلق بمعايير مثل:

- معيار التوجه السياسي؛ مثل «معهد بروكينغز» ذي التوجهات الليبرالية، و«هيئة التراث» ذات التوجهات الأكثر محافظة.

---

(١) John J. Hamre, The Constructive Role of Think Tanks In the Twenty-First Century, *Asia-Pacific Review, Vol.15, no. 2 (2008), p.2*

Twitter: @ketab_n

➢ مجال الاهتمام: إذ تركز بعض المراكز على مناطق جغرافية محددة؛ مثل مراكز الأبحاث المهتمة بقارة أو بنطاق جغرافي ما (مثال ذلك: مراكز الدراسات الآسيوية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، مركز الدراسات الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط...)، بينما تهتم مراكز أخرى بالدراسات الاقتصادية والاجتماعية، واستطلاعات الرأي.

➢ التمويل: هناك مراكز أبحاث تجمع بين أكثر من مصدر تمويل؛ بعضها حكومي، وبعضها الآخر من مؤسّسات داخلية أو منظّمات ومانحين دوليّين. وقد يطلق على بعض هذه المراكز اسم «مراكز شبه رسمية».

➢ أساليب العمل: تقوم أغلب مراكز الأبحاث، بالجمع في أنشطتها بين إصدارات الكتب والمنشورات، وعقد المؤتمرات والندوات والمحاضرات[1].

ويشار في هذا السياق إلى أن العديد من مراكز الأبحاث في الوطن العربيّ؛ قد جاءت امتداداً أيديولوجيّاً وسياسيّاً لنظام سياسي معيّن، يسعى إلى توسيع رقعته الجغرافية، أو إلى استيعاب

(١) انظر: علي الدين هلال، «دور مراكز البحوث السياسية والإستراتيجية في ترشيد القرار: العلاقة مع الدولة والمجتمع»، **مركز الخليج للأبحاث**، ورقة مقدمة في مؤتمر «دور مراكز البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية في الوطن العربيّ: التحديات والآفاق»، مركز الخليج للأبحاث بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسيّة، الشارقة، ٢٣ ـ ٢٠٠٥/١١/٢٤م، متوفرة على الرابط:

http://www.grc.net/data/contents/uploads/Dr__Ali_ElDeens_paper_5787.pdf

Twitter: @ketab_n

النخبة الثقافية والفكرية في إطار هذا المركز أو المعهد البحثي. وهنا يصبح المركز البحثي جزءاً من الترسانة الفكرية والأيديولوجية، التي يسعى من خلال نشاطاته وأعماله البحثية والأكاديمية إلى توظيفها بما ينسجم ونزعة الهيمنة ومنطق المركزية الثقافية[1].

(١) «حول مراكز الأبحاث والدراسات»، موقع **التجديد العربي**:

http://www.arabrenewal.info

Twitter: @ketab_n

أدوار مراكز الأبحاث ومهامّها

تضطلع مراكز التفكير Think Tanks عادة بمهامّ، تتمثّل في: أن تكون بمنزلة جسور بين المجتمع والدولة والعلم، وأن تخدم المصالح العامة والفرد وصانع القرار[١]. «وتختلف مراكز الأبحاث والتفكير في الولايات المتحدة، عن غيرها من المراكز في الدول الأخرى من ناحيتين؛ أولاهما: أن المراكز الأمريكية تتوجه مباشرة إلى أصحاب القرار السياسي والعسكري والاقتصادي، وثانيتهما: أن أصحاب القرار يتجهون عادة إلى مثل هذه المراكز؛ من أجل بناء تصورات، أو بلورة قرارات، أو تكوين رؤى، عن أي أمر تحتاجه الإدارات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية وغيرها»[٢].

---

(١) Braun Mats, Op. Cit.

(٢) علي بن شويل القرني، «مراكز الدراسات الإستراتيجية»، **إيلاف**، ٩/ ٤/ ٢٠٠٥م.
http://www.elaph.com/Web/WebForm/PrinterFriendlyVersion.aspx?isArchive=False&ArticleId=53975

Twitter: @ketab_n

وبشكل عام، فإن الدور الأساس الذي تقوم به مراكز الأبحاث؛ يُعدُّ مؤشراً على درجة نضج مؤسسات الحكم والإدارة في المجتمع، وعلى تطور الجماعة العلمية والبحثية. ومن الأدوار التي تضطلع بها مراكز الأبحاث في الدول المتقدمة، خاصة في الولايات المتحدة؛ نذكر:

١ ـ إجراء الأبحاث والدراسات، وتقديم التحليلات المعمقة والمنهجية حول المشكلات والقضايا الساخنة التي تواجه السياسات العامة. وفي ضوء ذلك، لم يعد دور مراكز الأبحاث في المجتمعات الغربية دوراً ثانوياً؛ وإنما بات دوراً أساسياً في رسم السياسات، وفي ترشيد عملية اتخاذ القرار[١].

٢ ـ دعم صنّاع القرار؛ إذ إن رجل الدولة وصانع القرار بحاجة لمن يبلور له الخيارات، ويوضِّح له السياسات، ويفصِّل له القضايا بشكل دقيق وعلمي[٢]. لذلك فإن الكثير من الحكومات والأجهزة التنفيذية في العالم، تعتمد على أبحاث مراكز بحثيّة وعلى دراساتها وخبراتها. وربما عُدّت تلك المراكز هيئة استشارية لتلك الجهة أو لذاك الجهاز الحكومي أو الأهلي[٣]. ولهذا الغرض، تقوم مراكز الأبحاث بـ:

---

(١) سامي الخزندار، مرجع سبق ذكره، ص١٤.

(٢) عصام عبد الشافي، «المراكز البحثية ودورها المفقود في الإستراتيجيات العربية»، موقع **واحة العرب**، ٢٢/ ١/ ٢٠١١م:
http://www.wahatalarab.net/asp/showArticle.aspx?Art_ID=160010&Upvisitedcount=-true&Replypos=0

(٣) إجلال عبد اللطيف حسن، «دور مراكز البحث السودانية في تحقيق التكامل بين دول حوض النيل»، **مركز الراصد للبحوث والعلوم**:
http://www.arrasid.com/index.php/main/index/33/26/contents

Twitter: @ketab_n

أ ـ تحديد الأولويات؛ وذلك من خلال تحديد المركز لجدول أعماله البحثية Agenda Setting. ومن شأن ذلك، أن يوجّه الاهتمام إلى موضوعات معينة في مجال سياسة عامة (كالتعليم، والصحة، . . .).

ب ـ اقتراح البدائل وطرح الخيارات؛ وذلك من خلال طرح الحلول والبدائل المتنوعة، بناء على تقييم السياسات والبرامج المطبقة.

ج ـ تحديد التكلفة ـ العائد لكل بديل Cost-benefits، وكذلك طرح المكاسب المتوقعة من كل بديل[١].

فمراكز الأبحاث الرصينة، تمثّل مصدراً أساسياً للمعلومات والنصح بالنسبة إلى صنّاع القرار على مختلف مستوياتهم. إذ تؤدّي مراكز الأبحاث والدراسات في الولايات المتّحدة ـ على سبيل المثال ـ دوراً أساسياً في مجال اتخاذ القرار[٢]؛ بل قد يذهب البعض إلى القول: إنّ بعض تلك المراكز يشكّل خطوطاً خلفية للبيت الأبيض أو لوزارة الدفاع الأمريكيّة[٣].

---

(١) Roberts Brad, Stanton H. Burnett & Murray Weidenbaum, «Think Tanks in a new world», *The Washington Quarterly*, Vol. 16, n. 1 (Winter 1993), pp. 169-182; Xinhua Wang, «Trends towards globalization and a global think tank», Futures, Vol. 24, no. 3 (April 1992),pp. 261-268.

وانظر أيضاً: علي الدين هلال، مصدر سبق ذكره.

(٢) Hjerppe Reino, «How the think-tanks can contribute to an effective policy making?» APresentation in the International think tank forum, arranged by: the economic and social Research Institute (ERSI), Nagoya University Japan, 28/5.2005.

(٣) جواد الحمد، «برامج وأجندات مراكز الأبحاث العربية وعلاقتها بقضايا ومصالح =

Twitter: @ketab_n

٣ ـ تقديم الاستشارات والإرشادات لصانع القرار، حول الأولويّات والمستجدات العاجلة أو الفورية؛ وذلك من خلال البحوث العلمية والتطبيقية الميدانية واستطلاعات الرأي.

٤ ـ تقديم التفسيرات والتوجيهات لوسائل الإعلام حول السياسات العامة، وتقديم توضيحات للجمهور تتعلّق بتلك السياسات؛ حتى يتسنّى له فهمها.

٥ ـ يفترض أنه من الأدوار التي تضطلع بها مراكز الأبحاث: إشاعة روح البحث العلمي، والتعامل مع القضايا بموضوعية، وتعميم ثقافة البحث والتحري والاستدلال، ورعاية المبدعين واكتشافهم، وتوفير الفرصة للراغبين في البحث والكتابة والتأليف، وإقامة جسور التعاون بينهم وبين الجمهور.

٦ ـ تجسير الفجوة ما بين المعرفة والتطبيق[١]، والمساعدة في إعداد الأجندات السياسية Policy Agenda، وتطوير الحياة المعرفية في الوسط العام. فعادة ما تستقطب مراكز الأبحاث ذوي الاهتمام والخبرة؛ لذلك فإن لها دوراً في تطوير الحياة الفكرية والمعرفية، عن طريق أنشطتها الثقافية ومنابرها الإعلامية

= الوطن العربي»، ورقة مقدمة في مؤتمر «دور مراكز البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية في الوطن العربيّ: التحديات والآفاق»، مركز الخليج للأبحاث بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسيّة، الشارقة، ٢٣ ـ ٢٤/ ١١/ ٢٠٠٥م، منشورة على الرابط:

http://www.mesc.com.jo/OurVision/2005/1.html

(١) He Li, «The Role of Think Tanks in Chinese Foreign Policy», Problems of Post-Communism, Vol. 49, n. 2 (Mar/Apr 2002), p. 33.

Twitter: @ketab_n

المختلفة. وتقوم هذه المراكز برفد الساحة بالمعلومة الجديدة الموثّقة، وبالتحليل العلمي الرصين. كما تبلور آفاق المستقبل، وتوضح الغامض من القضايا والأمور[١].

٧ ـ البحث عن أولويات التنمية في المجتمع، ولفت انتباه صانع القرار إليها، وإعطاء تصور لسبل حلها. وتساهم مراكز الأبحاث في توجيه الأنظار إلى المعضلات المجتمعية، تلك التي تواجهها التنمية المحلية والدولية.

٨ ـ تطوير البحث العلمي ومناهجه وأدواته؛ بما يتوافق واحتياجات الدولة والمجتمع والأفراد. كما تلعب مراكز الأبحاث دوراً في تطوير نظم التعليم والسياسات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية.

٩ ـ وتُستخدم مراكز الأبحاث كأداة/أو كقناة اتّصال بين صانع القرار والشعب. ويقوم صانع القرار ـ من خلالها ـ بإرسال رسائل سياسية أو إشارات «جس نبض» إلى الشعب. كما تُستعمل للتعبير عن مواقف استباقية تتخذها بعض الأطراف من قضايا جدلية أو أزمات سياسية[٢].

١٠ ـ إقامة جسور من العلاقة والتواصل بين أطراف متعددة، تمثل في مجملها أقطاب إدارة السياسة العامة وتنفيذها

---

(١) نعمة العبادي، «مراكز الأبحاث في العراق: نظرية مستقبلية»، موقع **معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات**، على الرابط:

http://siironline.org/alabwab/derasat(01)/689.htm

(٢) سامي الخزندار، مرجع سبق ذكره، ص١٦.

Twitter: @ketab_n

والتعامل معها. فمراكز الدراسات مثلاً، تتوسط العلاقة بين الحكومة والمؤسسات الأكاديمية؛ وذلك من خلال تحويل السياسة من عملية إجرائية وممارسة، إلى مادة عملية تنتظم في أطروحات ونظريات وأفكار يمكن تداولها من جانب الأكاديميات في مجال البحث والتدريس. وبذلك تخدم هذه المراكز المؤسسة الأكاديمية؛ من ناحية تحويل التجربة العملية إلى مادة نظرية، تدعم البناء العقلي والعلمي، وتقدم له أرضية التطور[1].

١١ ـ متابعة أحدث الدراسات، وترجمة منشورات ومؤلفات تصدر عن المؤسسات والمراكز البحثية في الدول الأخرى؛ خاصة الدول التي تكون موضع اهتمام خاص. كما تضطلع مراكز الأبحاث الغربية بدور هام، من خلال مجال «علم المستقبليات» أو الدراسات الاستشرافية. وقد أصبحت نتائج هذه الرؤى المستقبلية، من المتطلبات الأساسية والمهمة للتخطيط الإستراتيجي في الدول المتقدمة[2].

فهل تدلّل هذه المؤشرات على الدور الذي تضطلع به مراكز الأبحاث والدراسات في الوطن العربيّ، أم أن الواقع مختلف عن ذلك؟ وهل أن المراكز العربية ما زالت تعيش محدودية الدور وروتينية الإجراءات، ولم تحظ بعد بالأهميّة اللازمة مقارنة بما وصلت إليه المؤسسات في أوروبا والولايات المتحدة؟

---

(١) نعمة العبادي، مرجع سبق ذكره.

(٢) المرجع نفسه.

Twitter: @ketab_n

نشير هنا إلى أنّ الاستعراض السريع لواقع المؤسسات البحثيّة في الغرب وتطورها ليس من باب الانبهار كما رأى بعض الباحثين، ولا هو من قبيل الشعور بالانهزام النفسي أمامه كما يحلو للبعض أن يستعجل الحكم[1]؛ وإنما الهدف من طرح الموضوع، هو المقارنة بواقع البحث العلمي في بلادنا. هذا ما سنشير إليه عند الحديث عن واقع مراكز الأبحاث العربية والمشكلات التي تواجهها.

وفي دراسة للدكتور محمد الأفندي بعنوان «تأثير وعلاقة مراكز الدراسات والبحث في الحكومة وصانعي القرار» تبنى فيها منهجاً لمناقشة طبيعة دور وعلاقة مراكز الدراسات والأبحاث يعتمد على عرض وتحليل عدد من المقولات الأساسية، منها مقولة نظرية صنع القرار السياسي ومقولة الاعتماد المتبادل (مقولة السلطة المزدوجة) ومقولة التأثير المزدوج ثم مقولة الوظيفة الاستشرافية[2].

(٢ ـ ١) مقولة نظرية صنع القرار:

القرار السياسي هو قرار متعلق بالشأن العام أو بالسياسة العامة، وهذا القرار ليس إلا جملة من القواعد والإجراءات

---

(١) أحمد شهاب، مرجع سبق ذكره.

(٢) محمد الأفندي، تأثير وعلاقة مراكز الدراسات والبحث في الحكومة وصانعي القرار، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، اليمن، دراسة غير منشورة عام ٢٠١٢م، ص١٠.

Twitter: @ketab_n

الحكومية المتعلقة بتنظيم أو تحديد طبيعة عمل معين يحقق هدفاً معيناً في عملية تسيير الشأن العام للمجتمع.

إن هذه القواعد والإجراءات تتجسد في صورة تشريع (قانون) أو أنظمة أو لوائح أو قرارات تستهدف تنظيم شأنٍ عامٍّ من شئون المجتمع.

وترتبط بمقولة طبيعة القرار ثلاث قضايا رئيسية وهي المفهوم والمنهجية وبيئة صنع القرار السياسي يُنظر إلى القرار السياسي في الأدبيات السياسية والاقتصادية المعاصرة على أنها عملية تنطوي على اختيار بديل من بين مجموعة من البدائل الأخرى المتعلقة بقضية معينة وتمثل هذه البدائل مشاريع قرارات متنافسة، مما يجعل اختيار أحد بدائل هذه السياسات عملية مرتبطة بفهم متعمق لكثير من محددات هذه القضية المطلوب اتخاذ قرار بشأنها، ومنها توفر قدر معين من المعلومات والبيانات المحيطة بها، فعملية المفاضلة والاختيار لبديل من بين جملة من البدائل الأخرى تمثل منهجية علمية سليمة. فالقرار الرشيد ليس اختياراً اعتباطياً وإنما هو عملية رشيدة تتطلب من صانع القرار قدراً مناسباً من الحصافة والعقلانية والرشد في اتخاذ القرار، وتتأسس عملية المفاضلة والاختيار كمنهجية علمية على ما يتوفر لصانع القرار من معلومات وبيانات وحقائق عن القضية المطلوب اتخاذ قرار بشأنها ومن الواضح أن مراكز الأبحاث هي من توفر هذه البيانات والمعلومات، وتضع أمام صانع القرار بيئة مشجعة ومحفزة لاتخاذ القرار المناسب على أن دور المراكز لا يتوقف

Twitter: @ketab_n

عند توفير هذه المعلومات والبيانات، فالاكتفاء بذلك لا يوفر بيئة علمية كاملة لصنع القرار، فالبيانات والمعلومات المجردة ليست مفيدة ما لم يتم تحليلها واستنتاج مآلاتها ودلالاتها الحاضرة والمستقبلية.

وفي حقيقة الأمر، فإن ما تقوم به المراكز هو نوع من التحليل والتفكير العلمي أو البحث العلمي، والبحث العلمي ما هو إلا جهد واع ومنظم يتكئ على الملاحظة العلمية والمعلومات والحقائق بغية دراسة الظواهر والقضايا بمنهجية وموضوعية للوصول إلى نتائج ودلالات علمية قابلة للقياس والتعميم.

ومن الواضح أن البحث هو طريقة في التفكير والنظر إلى الواقع بينما البحث العلمي هو الجهد الموجه نحو اكتشاف العلاقة بين متغيرات القضية المبحوثة وتفسير حدوثها، ومن ثم فإن مهمة البحث العلمي تتحدد باعتماد طريقة منظمة أو خطة معينة تتوخى جمع المعلومات والحقائق ودراستها عن طريق الملاحظة العلمية الموضوعية والمنظمة.

إن من شأن التفكير العلمي والاعتماد على البحث العلمي في دراسة قضايا صنع السياسة العامة أن تضع صانع القرار أمام عدد من النتائج والسيناريوهات المتعلقة باختيار أي بديل من هذه البدائل المتاحة عند اتخاذ القرار.

لا شك إن مراكز الدراسات هي التي تقوم بهذا التحليل والتقييم، وهو ما يجعل من هذه المراكز وعاءً للتفكير الجماعي

Twitter: @ketab_n

أو الاجتهاد المؤسسي، وثمة مقارنة جديرة بالتأمل تشير إليها مقولة نظرية صنع القرار. وهي المقارنة الواضحة بين الاختيار العلمي لصنع القرار والاختيار غير العلمي.

فالاختيار العلمي لصنع القرار يتكئ بصورة قوية على العقلانية والرشد والتفكير السليم لأنه معضد بالدراسات العلمية التي تقوم بها مراكز دعم صناعة القرار، بينما الاختيار غير العلمي يقوم على مجرد الحدس أو الكاريزما لصانع القرار، وبالتالي فإنه لا يلقي بالاً للتفكير العلمي وصناعة الأفكار العلمية التي هي شأن مراكز الأبحاث، بل إنه يقوم على فكرة اللامبالاة بدور هذه المراكز والتنقيص من أساليبها العلمية في التفكير وصناعة الأفكار.

(٢ ـ ٢) مقولة الاعتماد المتبادل:

تفسر مقولة الاعتماد المتبادل طبيعة العلاقة المتبادلة بين سلطة صنع القرار وسلطة صنع المعرفة أو (السلطة المزدوجة).

فالاعتماد المتبادل يؤسس لتلازم وثيق بين سلطة مراكز الأبحاث باعتبارها سلطة إنتاج المعرفة والأفكار وسلطة صانعي السياسة العامة. باعتبار هؤلاء مواقع لصنع القرار السياسي بالنسبة للحكومة أو القرار الاقتصادي أو الاجتماعي للقطاع الخاص أو العام.

فالسلطة تؤسس شرعية وعقلانية قرارها على المعرفة التي يتم إنتاجها في مراكز البحث والدراسات، والأخير بحاجة إلى تسويق وترويج منتجها المعرفي أو الفكري عند صناع القرار.

Twitter: @ketab_n

وهكذا ينشأ نوع من العلاقة الدوارة بين المراكز وصناع القرار، فالمراكز تقدم إنتاجها المعرفي وصناع القرار يقدمون خبراتهم وتجاربهم، ومن تفاعل هذا المنتجين (المعرفة والخبرات) يتم اتخاذ القرار الرشيد على أن المعرفة التي تنتجها المراكز لا تتوقف عند إنتاج الأفكار الجديدة التي تستهدف تغيير الواقع أو صناعة الموقف، بل تشمل تقديم الرؤى الإستراتيجية والقيام بالخدمات الاستشارية وعرض النصائح لصانعي القرار، ومن جانب آخر، فإن مقولة الاعتماد المتبادل تضفي بعداً آخر لعلاقة المراكز بصانعي القرار بإنتاج المعرفة التبريرية. أي تبرير السياسات العامة بغية انتزاع ثقة الناس بها، كما هو حال مراكز الدراسات والأبحاث في الغرب، وينظر إلى هذا النوع من العمل بنوع من الحذر والشك باعتباره عملاً ميكافيلياً فالتبرير يجعل المعرفة تتأسس وفقاً للواقع، وليست المعرفة التي هي من ينبغي أن تغير الواقع.

بيد أن مقاصد وأبعاد الاعتماد المتبادل بين سلطة صنع القرار وسلطة صنع المعرفة تختلف وفقاً لرؤى الباحثين وطبيعة التطور المعرفي في البلدان المختلفة.

وحتى تكون هذه العلاقة مستدامة فإنها يجب أن تتأسس على أدوات التفكير العلمي وقواعد البحث العلمي لا على أساس العاطفة أو الاعتبارات الأيدلوجية من جهة أو المقاصد الانتهازية من جهة أخرى.

Twitter: @ketab_n

(٣ ـ ٢) مقولة التأثير المزدوج:

تحاول مقولة التأثير المزدوج أن توصف دورين أساسيين للمراكز هما:

ـ التأثير على صانع القرار سواء كان قراراً رسمياً (حكومياً) أو قراراً يتعلق بالقطاع الخاص والمصالح الخاصة.

ـ التأثير على اتجاهات الرأي العام أو أفراد المجتمع.

ويبدو أن هذا التوصيف وخاصة فيما يتعلق بالتأثير في اتجاهات الرأي العام تثير إشكاليات مختلفة، فثمة من يرى أن هناك مبالغة في تقدير هذا الدور وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، فالمراكز الأمريكية تؤثر أو تخدم صانع القرار المدني والعسكري، وبالتالي فلم يكن من شأنها لا بصيغة مباشرة أو غير مباشرة الاهتمام بمصالح الجماهير الأمريكية

فهذه المراكز وإن ادعت أنها مؤسسات ثقافية، إلا أنها في حقيقة الأمر ليست كذلك وثمة إشكالية أخرى تتعلق بنوعية التأثير على اتجاهات الرأي العام عندما يكون لهذه المراكز هوية أيدلوجية (يسار أو يمين ـ ليبرالي أو محافظ) فما من شك أن الدور الثقافي لهذه المراكز لن ينفك عن التأثير الأيدلوجي على الرأي العام، مما يضعف مزاعم هذه المراكز عن استقلاليتها العلمية ومنهجيتها المحايدة، على أن هذا الأمر ليس عيباً في جميع الأحوال، وخاصة فيما إذا كان لهذا

Twitter: @ketab_n

المركز أو ذاك هدف واضح في التأثير على الرأي العام وفقاً للقناعات الفكرية التي يتمسك بها هؤلاء المفكرون، وعندئذ فإن مستوى التأثير وفاعليته وعلاقته بصانعي القرار تعتمد على محددات أخرى منها نوعية المراكز وما إذا كانت حكومية والتي عادة تبدو أنها أكثر حيادية نسبياً، أو مراكز خاصة والتي عادة تكون لها ميول أيدلوجية واضحة، إضافة إلى حجم التمويل المتاح لها الذي يمكنها من ممارسة التأثير الثقافي في الرأي العام.

بيد أن المراكز الحكومية لن تكون محايدة عندما تكون للحكومة هوية أيدلوجية واضحة وتسعى إلى انتزاع ثقة الناس بها.

ومن جانب آخر يؤكد الباحث على أن هناك بعداً ثالثاً في مقولة التأثير المزدوج، فبالإضافة إلى ما تقدم، هناك تأثير ثالثٌ للمراكز وخاصة في البلدان النامية، وهو التأثير في مجرى وعملية التنمية الشاملة من حيث أولوياتها وإستراتيجيات تحقيق أهداف التنمية والطرق المثلى لإدارة الموارد بما يحقق الكفاية والإنصاف في توزيع ثمار التنمية، وهذا يشير بوضوح إلى أهمية تطوير البحوث التطبيقية والعلمية بما يحقق أقصى فاعلية في هذا التأثير. إضافة إلى اتخاذ المراكز بعداً تخصصياً يركز على مجال من مجالات العلوم التطبيقية المختلفة.

Twitter: @ketab_n

ولعل هذا في التأثير ما يفسر نشوء مراكز دراسات حكومية وجامعية وخاصة، أخذت على عاتقها توثيق الصلة بين المراكز كمنتج للبحوث العلمية والتطبيقية وخطط وبرامج وإستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

Twitter: @ketab_n

مراكز الأبحاث والدراسات في الوطن العربيّ

في العقود القليلة الماضية، نشأت في الوطن العربيّ مراكز أبحاث ودراسات متعددة. وقد توزّعت بين الجامعات والمؤسسات الحكومية. كما نشأت مراكز بحثية مستقلة ضمن منظمات المجتمع المدني. وهي متخصِّصة في مجالات وميادين عديدة، وتشترك في إنتاج المعرفة والأفكار وصنعها. لكنّ إلقاء نظرة سريعة على خريطة مراكز الأبحاث العربية؛ كفيل بأن يوحي لنا بأنّ وضع هذه المراكز لا يزال هشّاً، مقارنة بما هو موجود في الغرب، فضلاً عن انخفاض عددها، وقلّة تفاعلها مع البيئة المحيطة بها. ويبدو أن تخلف الدول العربية في مجال البحث العلمي، قد انعكس بصورة أو بأخرى على هذه المراكز. يضاف إلى ذلك العدد الكبير من المعوِّقات والتحديات التي تواجه تلك المراكز (والتي سنتناولها بالتحليل والنّقاش في مبحث مستقل)؛ ومنها ما يتعلّق بالبيئة الخارجية المحيطة بعمل مراكز الأبحاث، أو بالقيود المفروضة على حريات عملها، تلك التي تتفاوت من

Twitter: @ketab_n

بلد إلى آخر، لا سيما في ما يخصّ حريات تسجيل مراكز الدراسات، وهامش الحرية الممنوحة لتلك المراكز في آليات العمل، ومشكلة الاستدامة بالخصوص، إلى جانب مشكلة العشوائية في العمل، وضعف آليات التعاون... إلخ.

واللّافت للانتباه، هو أنّ هذه المراكز كانت لفترة زمنية ماضية مجهولة الدّور والوظيفة، ولم تكن تملك أي دور ثقافي. وعلى الرغم من ذلك؛ فقد فرضت ظاهرة مراكز البحوث وجودها، واتّسع نشاطها، وزاد حراكها عربيّاً. واستناداً إلى قاعدة البيانات التي قام الباحث بتجميعها، وبتتبُّع نشأة مراكز الأبحاث فيها وتطورها؛ يتّضح لنا أن أول مركز أبحاث عربيّ وقع إنشاؤه، هو معهد البحوث والدراسات العربية الذي كان يرتبط بالجامعة العربية في القاهرة، وجرى ذلك في الخمسينيّات، وتحديداً في عام ١٩٥٢م. وعلى إثر ذلك، وقع تأسيس المركز القومي للبحوث في عام ١٩٥٦م، وتلاه مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية في عام ١٩٦٨م، ومركز دراسات الوحدة العربية في عام ١٩٧٥م. ومنذ ذلك التاريخ، أخذت مراكز الأبحاث تنتشر في الوطن العربيّ بشكل واضح. والملاحَظ هو أنّ تلك المراكز كانت في البداية مراكز أبحاث أكاديمية، ترتبط بالجامعات أو بمؤسّسات حكومية. ومن ثمّ لحق بها تأسيس مراكز أبحاث خاصّة غير حكوميّة وغير ربحيّة، تبحث في المجالات السياسية، والاقتصادية، والإستراتيجية، والزراعية، والصناعية، والهندسية، والتربوية... إلخ. ويتّضح لنا من خلال التعرف على مراكز

Twitter: @ketab_n

الأبحاث العربية، خاصة تلك التي نشأت في عقد السبعينيات والثمانينيات؛ أن جزءاً منها جاء لتلبية الحاجة إلى دراسة حالة الصراع العربي الإسرائيلي وتشخيصها والتعامل معها وفق أسس علمية مدروسة. ولقد استفاد جزء من تلك المراكز ـ خاصة تلك التي نشأت في تسعينيات القرن الماضي ـ من جوّ الحريّة المحيط بها في بلدانها؛ فأنتجت أعمالاً ومشاريع بحثية.

ويرى العديد من المراقبين أن أسباب تطور مراكز الأبحاث ودوافعه؛ تختلف من بلد إلى آخر، ومن مركز إلى آخر. وقد صاحب هذه الظاهرة تزايد المؤتمرات العلمية والأكاديمية، التي تبحث في مختلف شؤون الحياة المحليّة والإقليمية والدولية؛ وذلك في ظلّ التغيّرات الرّئيسية الجارية في منطقة الشرق الأوسط.

هناك العشرات من هذه المراكز المنتشرة في الوطن العربيّ. ويُستدلّ عليها من خلال المؤتمرات والندوات التي تعقدها في مجالات عديدة؛ سواء على الصعيد الاقتصادي، أو السياسي، أو الاجتماعي، أو الإعلامي، أو الإستراتيجي، أو الأكاديمي... إلخ. وهو ما يستدعي التفكير بجدية في كيفية تفعيل آليات ووسائل الاستفادة من هذه المراكز والمؤتمرات، وضرورة تطوير المراكز البحثيّة لصالح تحقيق الفاعلية الأكبر لمؤسسات صنع القرار، وتوفير فهم أعمق وأدق للتطورات والتحديات التي تجابه الدول العربية؛ وذلك من خلال محاولة هذه المراكز استقراء البيئة الإقليمية والدولية التي تحيط بهذه التطورات، والإسهام في زيادة

Twitter: @ketab_n

وعي الرأي العامّ العربي بالتحولات الإستراتيجية التي تشهدها المنطقة.

إضافة إلى ما سبق، فقد تزايد الاهتمام بالدراسات والبحوث في الوطن العربيّ. ولقد كان ذلك الاهتمام مقتصراً على المجتمعات الغربية في البداية؛ ثمّ تعمّم خلال العقدين الأخيرين، وأصبح ظاهرة عالمية تشمل حتى الدول النامية، التي بدأت تشقّ هذا الطريق بفاعلية ملحوظة.

ويُعزى تزايد الاهتمام بمراكز البحث، إلى عوامل وأسباب واقعية، فرضت نفسها على طبيعة الحياة والمجتمعات المعاصرة. ومن أبرز هذه الأسباب:

ـ تزايد نزعة التخصص في المجتمع المعاصر؛ بسبب اتّساع دوائر العلم والمعرفة، وتزايد التعليم والتنافس في كلّ مجال.

ـ التّعقيد المتزايد في طبيعة العلاقات التبادلية بين مكونات المجتمع المدني الواحد السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ لا سيّما في علاقات أي مجتمع منها بالمجتمعات المجاورة الإقليمية أو الدولية.

ـ الطفرات المسجَّلة في عالم الحاسوب ونظم المعلومات والتكنولوجيا؛ وهو الأمر الذي جعل عملية تبادل المعلومات أمراً ميسوراً، ووفّر مادة هائلة لإنجاز الدراسات.

ـ تزايد التنافس الاقتصادي، وسيادة التكنولوجيا في الحروب وفي الهيمنة السياسية؛ وهو ما دفع أطرافاً كثيرة إلى

Twitter: @ketab_n

إعادة النّظر في إمكاناتها وقدراتها التنافسية، لتعيد ـ من ثمّة ـ رسم برامجها وإستراتيجياتها. وهو أمر لا يتسنّى نجاحه دون دراسات علمية وموضوعية دقيقة.

Twitter: @ketab_n

مهام مراكز الأبحاث والدراسات في الوطن العربيّ

إن لمراكز الأبحاث والدراسات بشكل عامّ أدواراً ومهام عديدة تحدثنا عنها سابقاً. وقد تساءلنا عما إذا كانت تلك الأدوار منوطة أيضاً بمراكز الأبحاث في الوطن العربيّ؟ وإن كانت تلك المراكز تملك قوة التأثير على صانع القرار، والقدرة على رسم السياسات العامة للدولة وخدمة البحث العلمي؟

يتضح من واقع مراكز الأبحاث العربية، ومن خلال الرجوع إلى مواقعها الإلكترونية، أن تلك المراكز ليست بعد متقدّمة في مراحل تطوّرها مقارنة بمراكز الأبحاث في الغرب والولايات المتحدة؛ على الرغم من أنها عرفت تطوراً من حيث الانتشار، والتأثير ـ إلى حدّ ما ـ في معالجة بعض القضايا. كما أن مهامها وأدوارها ـ بحسب جواد الحمد (مدير مركز دراسات الشرق الأوسط) ـ لا تزال خاضعة لعدة اعتبارات، منها:

ـ موافقة متطلبات الممولّ في كيفيّة طرح الموضوع، وفي ترتيب أولوياته، وفي كيفية التعاطي معه.

Twitter: @ketab_n

ـ التّرويج لأيديولوجية معيّنة، أو لسياسة ما.

ـ قلّما يكون التخطيط مستنداً إلى رؤية إستراتيجية تتعلّق بالاحتياجات المجتمعية، سواء كانت قُطرية أو إقليمية أو دولية؛ أو معتمداً على معطيات بحثية وأكاديمية.

وبحسب جواد الحمد، تتّسع الفجوة بين صنّاع القرار من جهة، والمفكرين والباحثين في هذه المراكز من جهة أخرى؛ حتّى يُخيّل للمراقبين أحياناً، أنّ الأجهزة الأمنية في الدولة، هي وحدها المعنية بما يُنشر من الأبحاث والدراسات في تلك المراكز. وقد دفعت حالة التباعد بين مراكز صناعة القرار ومراكز الدراسات العربية، إلى الاكتفاء بمعالجات آنية محدودة، لا ترتقي إلى مستوى التفكير الإستراتيجي؛ ممّا أوجد نوعاً من الهدر المعرفي، وضياعاً في الجهد العلمي[1]. ومن ناحية أخرى، فإن الباحثين يبرِّرون عمومية التوصيات التي يخرجون بها؛ بامتناع الأجهزة الحكومية عن تزويدهم بالبيانات الدقيقة والمعلومات الصّحيحة اللّازمة للوصول إلى نتائج قابلة للتطبيق. وهم يشعرون بأن بعض الجهات الحكومية، لا تأخذ النتائج التي يتوصلون إليها مأخذ الجد، وأن العديد من المسؤولين يعتقدون أنهم يعرفون كل شيء، وأنه ليس لدى مراكز الأبحاث ما تقدمه لهم أو تضيفه إليهم[2].

(١) جواد الحمد، مرجع سبق ذكره.

(٢) علي الدين هلال، مرجع سبق ذكره.

Twitter: @ketab_n

عوامل التشابه والاختلاف بين التحديات التي تواجهها مراكز الأبحاث في المنطقة مقارنة بمثيلاتها في البلاد الغربية:

هناك العديد من التحديات التي تشترك بها مراكز الأبحاث في العالم العربي وفي الغرب، ومن أبرزها:

١ ـ ندرة التمويل: وهو التحدي الأساسي التي تواجهه مراكز الأبحاث. وقد أدت الضغوطات الأخيرة على النفقات العامة للحكومات إلى تنامي القيود المفروضة على المراكز البحثية وإلى تقليص ميزانياتها بشكل كبير. تؤثر هذه العوامل بشكل كبير على قدرة المراكز البحثية على إدارة مشاريعها البحثية وتوظيف الباحثين المؤهلين. في حالات أخرى، تمّ إقفال بعض المراكز البحثية بغية توفير أموال الحكومة واستثمارها في البرامج الاجتماعية.

٢ ـ غياب التقييم الذاتي: لا تقيّم أغلبية المراكز البحثية الأثر الملموس للدراسات التي تجريها على عملية صنع القرار أو مدى اعتمادها من قبل الحكومات.

٣ ـ غياب إستراتيجيات تنمية القدرات: تبين أن أغلبية المراكز البحثية التي تم استطلاعها في الغرب والشرق الأوسط لا تملك خططاً متوسطة وبعيدة المدى لتنمية القدرات.

٤ ـ الفهم المحدود لعملية صنع السياسات على الأرض: تركز أغلبية مراكز الدراسات على الجانب النظري وتتجاهل الجانب العملي من عملية صنع السياسات. فغالباً ما تقترح هذه

Twitter: @ketab_n

المراكز الأطر الفكرية وتقدّم الإرشادات لتنفيذ السياسات، ولكنها لا ترصد أثر هذه المقترحات على الأرض. وهكذا تبقى مراكز الأبحاث ضمن حلقة مفرغة من اقتراح السياسات من دون أي رصد لأثرها على المدى البعيد.

٥ ـ القصور في تعميم المعرفة التي يتم إنتاجها: لا تبذل بعض المراكز البحثية الجهد الكافي لمشاركة أبحاثها مع الإعلام ومع الجمهور. ما يؤدي إلى عدم اطلاع الهيئات الحكومية على أبحاث هذه المراكز.

وسائل الربط بين الأبحاث والسياسات:

صحيح أنه تم إنتاج كمّ كبير من الأبحاث التي تتناول أسواق العمل في البلاد المتقدمة، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي لا تزال متخلفة في هذا المضمار، كما أنه لم يتم استعمال الأبحاث القليلة التي أنتجت في عملية صنع السياسات إذ ظلّت في إطار البحث الأكاديمي من دون أن تترجم إلى تأثير على السياسات. يعود هذا بشكل أساسي إلى اختلاف البيئات والعقليات التي يعمل ضمنها الباحثون وصانعو السياسات. على الرغم من أن الباحثين يجرون أبحاثاً ميدانية، إلا أنهم لا يحسنون تطبيق نتائج أبحاثهم على الأرض، فهذه عادة تكون مسؤولية المدراء العامين. وفي بيئة لا يعرف فيها صانعو السياسة كيفية استعمال الأبحاث لدى صوغ قراراتهم، يتطلب من الباحثين أن يتحملوا مسؤولية تقديم نتائج أبحاثهم

Twitter: @ketab_n

بطريقة سهلة وقابلة للتطبيق حتى يستفيد منها صنّاع السياسات[1].

الشكل ٩: الربط بين الأبحاث والسياسات[2]

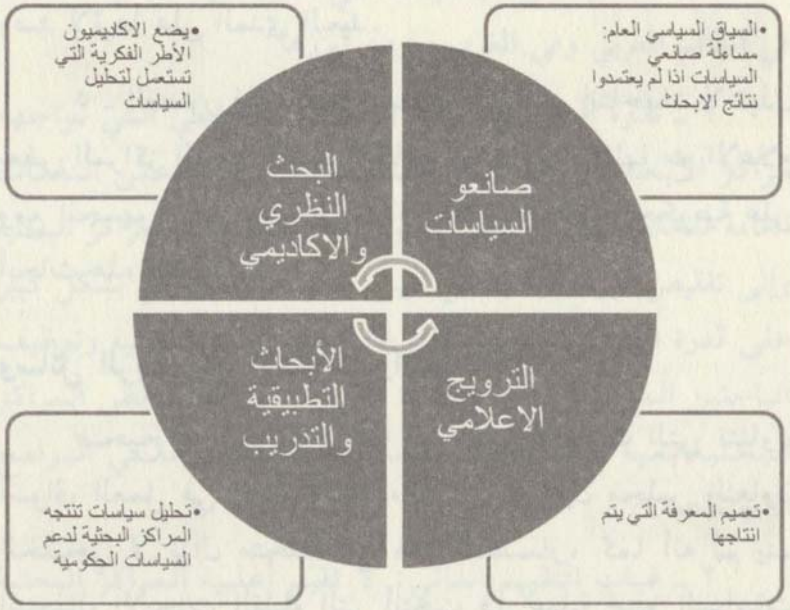

يشير الشكل ٩ أعلاه إلى كيفية بناء علاقة متصلة بين البحث والسياسات. تبدأ الدورة بإنتاج الباحثين للدراسات وتنتهي مع وضع هذه الدراسات على مكتب السياسيين وصنّاع السياسات. أما المسافة الفاصلة بين هذين الحدّين، فهي ما يقرّر مصير الأبحاث التي يتم إنتاجها، وما إذا كانت ستتحول إلى سياسات

(١) خالد اليحيى، المراكز البحثية في العالم العربي: السّعي للبقاء ولتحقيق النفوذ، ورقة غير منشورة ٢٠١٢م.

(٢) المصدر نفسه.

Twitter: @ketab_n

أم لا. ولا بد من تحويل نتائج الدراسات التي ينشرها الأكاديميون إلى مذكرات موجزة عن السياسات العامة أو إلى كتب بيضاء حتى تكون مفهومة وسهلة الفهم بالنسبة إلى صانعي السياسات الذين لا يملكون الوقت الكافي لقراءة أوراق طويلة ومعقدة. أما دور الإعلام فأساسي في هذه المرحلة، إذ إنه الذي يعمّم الوعي بشأن نتائج هذه الأبحاث ويعرّف الناس بالقيمة التي ستولدها هذه الأفكار في حال تطبيقها، ما يشجع صنّاع السياسات على تصدّر المشهد السياسي في مناسبات عامة ومناقشة نتائج التقارير والدراسات وتفحص كلفتها وفائدتها. وتضمن هذه العملية تعميم المعرفة التي يتم إنتاجها وتساعد على ترجمة هذه المعرفة إلى سياسات جديدة. وفي المراحل المتأخرة لتقييم السياسات، يؤدي الإعلام أيضاً دوراً أساسياً في تقييم تداعيات السياسات وأثرها العام على سوق العمل والتوظيف، فلو أنتجت السياسات أثراً إيجابياً، يصبح من الجائز تطبيقها في مجالات أخرى، وإن لم تكن هذه السياسات ناجحة، فهي تتيح عملية تعلّم واكتساب الخبرات للمستقبل.

تلخيص الأدوار التي تضطلع بها مراكز الأبحاث العربية في الآتي:

١ ـ تعتمد مراكز الأبحاث في الوطن العربيّ على نشر الكتب والمجلات والدوريات لترويج ما تنتجه. ولدى بعض مراكز الأبحاث مجلات علمية محكمة، تتناول قضايا تهمّ الرأي العامّ العربي، كما تهمّ صانع القرار أو الجهات المانحة.

Twitter: @ketab_n

٢ ـ تنظيم ورش عمل وندوات ومؤتمرات في مجالات عديدة، وإعداد الدراسات الخاصة لمعالجة مشكلة ما، ووضع الاقتراحات والتوصيات لها؛ وذلك بناء على تكليف من مؤسسات أخرى، أو من صناع القرار، أو من الجهات المانحة (رجال أعمال، مؤسّسات... إلخ). وقد لا تنشر نتائج هذه الدراسات، كما قد ينشر منها ما يخدم أهداف الدراسة أو صانع القرار فقط.

٣ ـ القيام بإجراء استطلاعات الرأي؛ لقياس قضية تهمّ صانع القرار، أو لعمل دراسة تتطلب وجود استطلاع للرأي.

٤ ـ تميل مراكز الأبحاث الأكاديمية، إلى التّعاطي مع الأبحاث وفق منهجية أكاديميّة تطبَّق عليها نظريات علمية. وتتعامل معها باستقلالية؛ لإعداد السياسات العامة التي تحاول توفير الأفكار والحلول العلمية لها. كما تمنح بعض مراكز الأبحاث الأكاديمية العربية درجات علمية، وتتخصّص في قضايا معينة. وقد لا يفيد هذا النوع من المراكز كثيراً صانع القرار.

٥ ـ تتحدّد أدوار بعض مراكز الأبحاث في الوطن العربيّ، بحسب اهتمامات المؤسسات المانحة؛ فتركز مثلاً على دراسة الجندر، أو تمكين المرأة، أو الإصلاح السياسي، أو الحاكميّة الرشيدة، أو الديمقراطية، أو حقوق الإنسان... إلخ.

Twitter: @ketab_n

٦ ـ تقع دعوة بعض الباحثين والخبراء في بعض المراكز البحثية في الوطن العربيّ، للمشاركة في محاضرات أو ندوات أو مؤتمرات على مستوى العالم، وهم يمثلون بلدانهم أو مؤسّساتهم العلميّة أو صفتهم الشخصية. كما تستقطب وسائل الإعلام العديد من هؤلاء الخبراء والباحثين؛ للحديث عن قضية ساخنة أو إثارة جدلٍ، وتحليلها بشكل علمي. وتشكّل آراء هؤلاء الباحثين وطروحاتهم وتحليلاتهم ضغطاً على صانع القرار، خاصة عندما تنشر عبر وسائل الإعلام؛ ممّا يستدعي تماشيه مع ما تقترحه. ونلمس ذلك بشكل أكبر في الدول الغربية، وفي أمريكا، وإلى حد ما في (إسرائيل).

٧ ـ يصبح دور مراكز الأبحاث في بعض الدول العربية فاعلاً ونشطاً، بالاعتماد على علاقة إدارة المركز بصانع القرار (العلاقات الشخصية). وهذا ما يسهِّل دورها في معرفة احتياجات صانع القرار واتّجاهاته، وفي التأثير في اختياراته. وبحسب Widra J. Howard[1]؛ فإن هناك مؤشرات يمكن من خلالها معرفة مدى تأثير مراكز الأبحاث في صانع القرار وفي السياسات العامة، منها: علاقة إدارة المركز (المدير) بصانع القرار، وحجم مركز الأبحاث ومدى تأثيره، وجودة مخرجاته، واتساع رقعته ونفوذه، وسمعته، وطبيعة البيئة السياسية التي تحيط به وما يتصل بها من مستويات التمتع بالحرية وطبيعة النّمط الثقافي... إلخ.

---

(١) Wiarda, Op.Cit., pp. 11 -12.

Twitter: @ketab_n

٨ ـ تعتمد مراكز الأبحاث في العالم العربي على قضايا نشر الكتب، والمجلات، والدوريات، (بعض مراكز الأبحاث) لديه مجلات علمية محكمة، تتناول قضايا تهم الرأي العام العربي وصانع القرار أو الجهات المانحة.

٩ ـ تنظيم ورش عمل وندوات ومؤتمرات في مجالات عديدة وإعداد الدراسات الخاصة لمعالجة مشكلة ما ووضع الاقتراحات والتوصيات لها بناء على تكليف من مؤسسات أخرى، أو من صناع القرار، جهات مانحة، رجال أعمال... إلخ ونتائج هذه الدراسات قد لا تنشر. أو ينشر منها ما يخدم أهداف الدراسة أو صانع القرار فقط.

١٠ ـ القيام بإجراء استطلاعات الرأي لقياس قضية تهم صانع القرار أو لعمل دراسة تتطلب وجود استطلاع للرأي.

١١ ـ تميل مراكز الأبحاث الأكاديمية إلى التعاطي مع الأبحاث وفق منهجية أكاديمية تطبق عليها نظريات علمية، وتتعامل معها باستقلالية لإعداد السياسات العامة التي تحاول توفير الأفكار والحلول العلمية لها. كما تمنح بعض مراكز الأبحاث الأكاديمية العربية درجات علمية وتتخصص في قضايا معينة. هذه المراكز لا تفيد كثيراً صانع القرار. مثل «مركز دراسات المرأة في الجامعة الأردنية»، «مركز البحوث والدراسات العربية» في القاهرة، مركز دراسة اللاجئين في الجامعة الأمريكية في بيروت... إلخ.

Twitter: @ketab_n

١٢ ـ تتماهى أدوار بعض مراكز الأبحاث في العالم العربي حسب اهتمامات المؤسسات المانحة التي تركز على «دراسة حقوق وتمكين المرأة، الإصلاح السياسي، الحاكمية الرشيدة، الديمقراطية، حقوق الإنسان».

١٣ ـ يصبح دور مركز الأبحاث في بعض الدول العربية فاعلاً ونشطاً بالاعتماد على علاقة إدارة المركز بصانع القرار (العلاقات الشخصية) وهذا ما يسهل من مهمتهم في التأثير ومعرفة احتياجات صانع القرار واتجاهاته. وحسب Widra J. Howard[1] فإن هناك ثمة مؤشرات فإن هناك مؤشرات يمكن من خلالها معرفة مدى تأثير مراكز الأبحاث لدى صانع القرار والسياسات العامة منها: علاقة إدارة المركز (المدير) مع صانع القرار، حجم وتأثير مركز الأبحاث وجودة مخرجاته واتساع رقعته ونفوذه وسمعته وطبيعة البيئة السياسية وما يتصل بها من مستويات لهامش الحرية والنمط الثقافي... إلخ.

وأخيراً لا بد من القول: إنّه لا دور لبعض مراكز الأبحاث العربية، غير إعداد تقارير أمنية استخبارية؛ فتكون بذلك بعيدة كل البعد عما تنشده في ديباجتها، أو ما تعرّف نفسها به.

إذن، تتقاطع بعض أدوار المراكز البحثية العربية مع بعض

---

(١) Wiadra, Op.cit., PP. 11 -12.

Twitter: @ketab_n

الأدوار المتعارف عليها في دول غربية. وتختلف عنها في مهام وأدوار كثيرة؛ خاصة في ما يتعلق برسم السياسات العامة، وبتقديم المشورة لصانع القرار، وإلى حدّ ما بخدمة البحث العلمي والمعرفي.

Twitter: @ketab_n

خريطة رصدية لتوزيع مراكز الأبحاث والدراسات في الوطن العربي

تالياً سنلقي الضوء على هذه الخريطة (الأولية) لتوزيع مراكز الأبحاث (بناء على قاعدة البيانات)[1] التي أعددناها، وكما هو مبين في الرسم البياني:

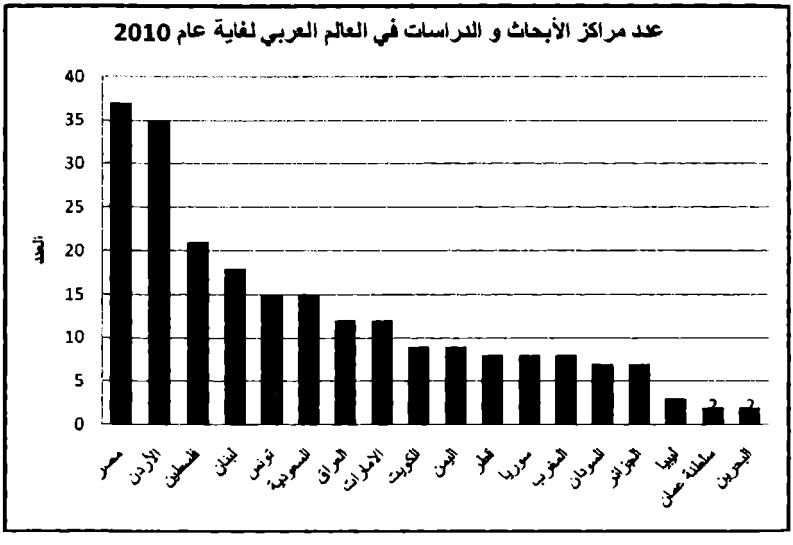

(١) لجأت الدراسة إلى استخدام قاعدة بيانات يعتقد الباحث أنها تضم معظم مراكز الأبحاث والدراسات في العالم العربي بعد قيام الباحث بعملية مسح للمؤسسات البحثية التي تملك موقعاً إلكترونياً لتكوين نظرة شاملة ومتأنية وفاحصة لواقع تلك المراكز والتعرف عليها عن قرب، وضمت قاعدة البيانات حوالي ٢٢٨ مركز بحثي، وشملت (اسم المركز، وسنة تأسيسه واسم المدير أو المؤسس، ونبذة تعريفيه عن المركز، معلومات الاتصال، نوع المركز واهتماماته، وملاحظات على هامش الاطلاع على الموقع الإلكتروني للمركز).

Twitter: @ketab_n

تفيد خلاصة القراءة للرسم البياني أعلاه، والأرقام المرافقة، أن الخط البياني لأعداد مركز الأبحاث يتجه صعوداً منذ العام ١٩٥٢م لغاية عام ٢٠١٠م، ويظهر أن جمهورية مصر العربية تحظى بأكبر عدد من وجود تلك المراكز، بينما يبدو أن أقل الأعداد كانت من نصيب كل من ليبيا والبحرين وسلطنة عمان. والرسم التالي يبين لنا عينة لعدد المراكز التي تأسست منذ عام ١٩٥٢م لغاية ٢٠١٠م وتظهر كالآتي:

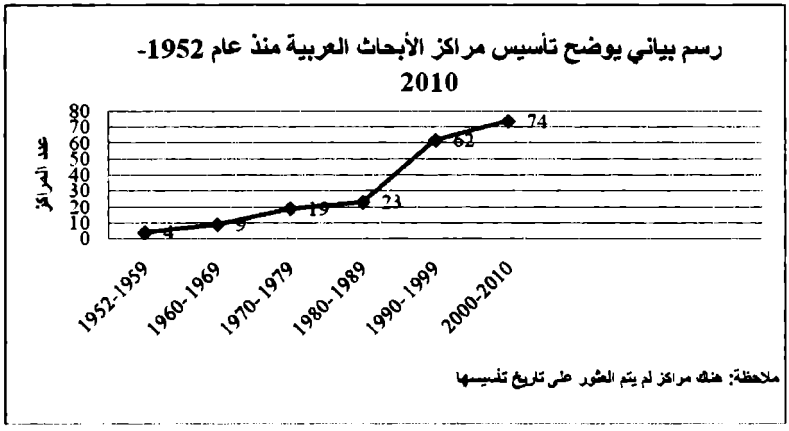

وأخيراً لا بد من القول: إن بعض مراكز الأبحاث العربية ليس لها في اسمها شيء، سوى أنها تعد تقارير أمنية استخبارية لجهات ذات صلة بعيدة كل البعد عن ما تنشده في ديباجتها أو ما تعرّف نفسها من خلاله.

إذن، تتقاطع بعض أدوار المراكز البحثية العربية مع

Twitter: @ketab_n

(بعض) الأدوار المتعارف عليها في دول غربية، وتختلف عنها في مهام وأدوار كثيرة خاصة فيما يتعلق برسم السياسات العامة وتقديم المشورة لصانع القرار أو إلى حد ما في خدمة البحث العلمي.

Twitter: @ketab_n

دور مراكز الدراسات العربية في مرحلة ما بعد ثورات الربيع العربي

ربما من المهم الإشارة إلى إمكانية تطور دور مراكز الدراسات والأبحاث في مرحلة ما بعد ثورات الربيع العربي، خاصة في الدول التي حدثت فيها هذه الثورات. إن التغيير في القيادة السياسية في هذه الدول حدث معه تغييرٌ أساسيٌّ في عملية صنع القرار وخضوعها إلى عملية ديمقراطية، تقوم على المساءلة البرلمانية أو الإعلامية أو الشعبية، وبالتالي خضوعها إلى الشفافية والمشاركة في المعلومات. وهذه المستجدات، أو المداخلات الجديدة لعملية صنع القرار، أصبحت تتطلب توفير كفاءات علمية خبيرة أو مؤهلة تشارك في صنع السياسات العامة، بالإضافة إلى مشاركة مؤسسات المجتمع المدني، بما فيها مراكز الدراسات في صنع القرار والسياسات العامة، وهذا الوضع أتاح «فرصة» (Opportunity) جديدة لمراكز الأبحاث، ممثلة في خبرائها وباحثيها للمشاركة الحقيقية ولعب دورٍ «مهْنيٍّ» ـ على الأقل ـ في

Twitter: @ketab_n

صنع السياسات العامة للدولة، وفي عملية صنع القرارات، وصولاً إلى تخطيط علمي سليم لبرامج وسياسات الدولة وحسن إدارتها.

أيضاً، إن تغيير القيادة السياسية، في مرحلة ما بعد ثورات الربيع العربي، خلق «حاجة» (Need) حقيقية لدى صانعي السياسات العامة وصانعي القرار إلى الاستعانة بالكفاءات والخبرات العلمية، سواء بشكل فردي، أو من خلال المؤسسات التي تحتويها. وهو ما يجعل دور مراكز الدراسات كـ«بيوت خبرة» متخصصة في مجالات معينة، قادرة على تلبية «حاجة» صانعي القرار والسياسات العامة، سواء في مجال إعداد الدراسات، أو التدريب والتأهيل، أو في مجال تطوير الإدارة السليمة لأجهزة الدولة، وغير ذلك من المجالات.

Twitter: @ketab_n

كيفية تأثير مراكز الدراسات في صنع السياسات واتخاذ القرار

أشارت دراسة غير منشورة للدكتور سامي الخزندار[1] معنونة بـ«دور وتحديات مراكز الدراسات في اتخاذ القرار وصنع السياسات في الوطن العربي» إلى إن [أن] موضوع معرفة وكيفية تأثير (Impact) مراكز الدراسات في اتخاذ القرار وصنع السياسات العامة، وكذلك تأثيرها في الرأي العام، يشكل أحد التحديات المنهجية لقياس دورها ومعرفة نفوذها وتأثيرها الإيجابي أو البنّاء. حيث يقيس البعض مفهوم معامل التأثير الإيجابي إذا كان «التغيير في السلوك والعلاقات، والأنشطة أو الأفعال للشعور بالجماعات

(١) سامي الخزندار، دور وتحديات مراكز الدراسات في اتخاذ القرار وصنع السياسات في الوطن العربي، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي الأول لمراكز الأبحاث السياسية والإستراتيجية في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ـ الدوحة، ١٨ ـ ٢١ ديسمبر ٢٠١٢م.

Twitter: @ketab_n

والمنظمات، من خلال البرامج الموجه لهم مباشرة»[١]. ومن هنا لجأ «مشروع ماكين»[٢] إلى بناء أدوات تقييم شاملة (Comprehensive Assessment) لقياس تأثيرها، وهذه الأدوات شملت مجموعة من المؤشرات (Indicators) التي تقيس تأثير مراكز الدراسات على السياسات وصنع القرار، حيث أعدت هذه الدراسة (مشروع ماكين) مجموعة من المؤشرات لقياس تأثير مراكز الدراسات بشكل فاعل، وهذه المؤشرات تم استخدامها ـ أيضاً ـ في تحديد ترتيب مراكز الدراسات في العالم من حيث التأثير والنفوذ. وشملت هذه المؤشرات ـ حسب الدراسة ـ ما يلي:

١ ـ مؤشرات قياس حجم الموارد (Resource Indicators):

وتشمل مجموعة من المؤشرات، منها ـ على سبيل المثال ـ: القدرة على استقطاب الكفاءات العلمية المشهورة، توفير القدرة للوصول إلى صناع القرار والنخب، مستوى الفريق البحثي وقدرته على الإنتاج العلمي المتميز والمتعدد في أوقات زمنية محددة، ومدى مصداقيته، ووجود شبكة علاقات واتصالات مع المجتمع الأكاديمي والإعلامي، مستوى التمويل والدعم المالي، ومدى كفايته واستمراريته، وغير ذلك من المؤشرات.

---

(١) James G. McGann, The Global «Go-To Think Tanks 2011», January 2012, Op.cit, p 20.

(٢) Ibid, p 19 -20.

Twitter: @ketab_n

٢ ـ مؤشرات قياس حجم الاستفادة أو استخدام الإنتاج العلمي (Utilization Indicators):

وتشمل مؤشرات عديدة، منها ـ على سبيل المثال ـ: كمية ونوعية الظهور الإعلامي، وعدد الاقتباسات أو الاستشهادات، حجم الدخول على المواقع الإلكترونية لهذا الإنتاج العلمي، دعوة اللجان البرلمانية والأجهزة التنفيذية للاستماع إلى آرائهم، عدد العاملين في مراكز الدراسات في المواقع الرسمية للدولة، الاستشارات للمسؤولين وصناع القرار، الكتب المميزة علمياً، وتوزيع التقارير العلمية، وغير ذلك من المؤشرات.

٣ ـ مؤشرات قياس المخرجات (Output Indicators):

وتشمل ـ على سبيل المثال ـ: عدد وجودة المشاريع المقترحة، الإصدارات والمؤلفات (كتب ومقالات في دوريات علمية، دراسات متخصصة، وغيرها)، المقابلات الإخبارية، تنظيم المؤتمرات والندوات العلمية، عدد الأشخاص الذين رشحوا لمناصب استشارية وحكومية، وغير ذلك من المؤشرات.

٤ ـ مؤشرات التأثير والنفوذ (Impact Indicators):

وتشمل على سبيل المثال: حجم التوصيات الصادرة عن هذه المراكز، والتي تم تبنيها أو النظر فيها بجدية من قبل صناع القرار ومنظمات المجتمع المدني، الدور الاستشاري الذي يُقدم للسياسيين والأحزاب السياسية أو المرشحين للانتخابات، حجم النشر أو الاقتباس من المقالات في الدوريات العلمية، المشاركة

Twitter: @ketab_n

في مناقشة السياسات العامة وصنع القرار في البرامج الإعلامية الهامة، والتي تلعب دوراً في اتجاهات صنع القرار والسياسات، وغير ذلك من المؤشرات.

من جانب آخر، تمارس مراكز الدراسات والأبحاث دورها في التأثير على صناع القرار، أو صياغة السياسات العامة، من خلال عدّة أشكال أو وسائل، بعضها مباشر، وبعضها غير مباشر، بعضها قد يكون تأثيره على المدى البعيد، وبعضها يكون تأثيره على المدى القصير. ويمكن تلخيص أهم أشكال وطرق ووسائل تأثير مراكز الأبحاث بما يلي:

١ ـ الأنشطة العلمية التفاعلية:

وهذا النوع من الأنشطة يتمثل في عقد المؤتمرات أو الندوات وورش العمل حول قضايا تقع ضمن اهتمام المسؤولين وصناع القرار، وعادة في مثل هذه الأنشطة يفتح المجال للحوار والنقاش المباشر بين الباحثين أنفسهم، أو مع المشاركين من المهتمين من صناع القرار والمسؤولين. وهذا النوع من الأنشطة يكون ـ عادة ـ ثرياً بالنقد من جهة، وبتوليد الأفكار والاقتراحات الجديدة من جهة ثانية، والتعرف على الاتجاهات العامة لدى الباحثين والخبراء حول القضايا موضوع المؤتمر أو الندوة، من جهة ثالثة.

٢ ـ الحلقات البحثية أو اللقاءات المغلقة:

وهي تدخل ضمن الأنشطة البحثية التفاعلية، ولكنها ـ عادة ـ

Twitter: @ketab_n

تكون بين كبار المسؤولين أو صناع القرار مع فريق من الخبراء المكلفين بإعداد دراسات معينة تتعلق بقضايا معينة، أو إعداد سياسات عامة. وقد تكون قبل البدء بالدراسة؛ للتعرف والإحاطة باهتمامات واحتياجات ومتطلبات صانع القرار، أو أثناء إعداد الدراسة؛ للتأكد من سلامة سير الدراسة وفق احتياجات صانع القرار ومتطلباته، وكذلك للاطلاع على طبيعة تطورات مسيرة الدراسة. وأخيراً، تكون بعد الانتهاء من الدراسة. وغالباً لا تنشر نتائج هذه الدراسة، أو ينشر منها ما يخدم أهدافَ مُعدّي الدراسة أو صانعي القرار فقط.

٣ ـ وسائل الإعلام:

عادة ما تستقطب أو تستضيف وسائل الإعلام، خاصة الفضائيات التلفزيونية والصحافة، الباحثين والخبراء العاملين في مراكز الأبحاث؛ للاطلاع على آرائهم وتحليلهم العلمي حول القضايا الساخنة، أو الأزمات السياسية، أو القضايا والسياسات الحكومية مثار الجدل لدى الرأي العام. وغالباً ما تلعب آراء الخبراء والمحللين دوراً في صناعة أو صياغة أو تعديل مواقف واتجاهات الرأي العام، وهو ما يشكل في بعض الأحيان ـ ضغوطاً على صانع القرار لتعديل سياساته وقراراته، أو توجيهاً إيجابياً له.

٤ ـ المشاركة في النشاط العام:

فالعديد من الباحثين والخبراء، العاملين في مراكز البحوث

Twitter: @ketab_n

والدراسات، تتم دعوتهم للمشاركة في لقاءات أو محاضرات وأنشطة عامة، سواء في مؤسسات تعليم جامعية، أو في نقابات، أو في جمعيات أو مؤسسات المجتمع المدني. وهذه المشاركات قد تكون على مستوى البيئة المحلية أو الوطنية أو النشاط الدولي. وغالباً ما تشكل مشاركة هؤلاء الخبراء والباحثين تسويقاً فاعلاً لآرائهم وطروحاتهم السياسية أو العلمية، كما تجعل منهم أسماء ومرجعيات ورموزاً معروفة، سواء على المستوى الشعبي أو النخبوي، على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي.

٥ ـ العلاقات المباشرة أو الشخصية مع صناع القرار:

فالكثير من الخبراء والباحثين في مراكز الأبحاث يملكون إما علاقات مباشرة، أو سهولة في التواصل مع صناع القرار أو المسؤولين المعنيين في مجالات الاختصاص أو القضايا المشتركة أو المتشابهة؛ وهذا ما يسهل من قدرتهم على الإقناع والتأثير، ومعرفتهم لاحتياجات ومتطلبات صناع القرار والمسؤولين. كما أن الكثير من الباحثين والخبراء كانوا في مواقع صناع القرار؛ مما وفر لديهم شبكة واسعة من العلاقات مع المسؤولين وصناع القرار، وفي قطاعات مختلفة في المجتمع أو الدولة.

من ناحية أخرى، فإن معظم الباحثين والخبراء في مراكز الأبحاث يتوفر لديهم الغطاء أو العنوان العلمي المقبول بشكل كبير للتواصل مع المسؤولين أو مؤسسات المجتمع، وخاصة مع المؤسسات الإعلامية والأكاديمية ورجال الأعمال والمسؤولين

Twitter: @ketab_n

الحكوميين، وغيرهم، وهذا التواصل يوفر لديهم القدرة على بناء شبكة من العلاقات الشخصية مع العديد من هؤلاء المسؤولين. ثم إن مشاركتهم في الأنشطة العامة تجعل الكثير منهم رموزاً معروفة؛ مما يزيد من قدرتهم على الوصول إلى المسؤولين وصناع القرار، ما لم تكن هناك معوقات سياسية تحد من ذلك.

٦ ـ النشر العلمي والمؤلفات العلمية:

حيث يعتبر «النشر العلمي» من ضمن الاهتمامات الأساسية وأولويات مراكز الأبحاث، وهو يشكل المخرجات أو المنتوج الأساسي الذي تستهدفه هذه المراكز، ولا يمكن الحديث عن وجود مراكز أبحاث دون أن يكون لها نشر علمي؛ وإلا فسوف تصنف ضمن قطاع آخر غير قطاع مراكز الأبحاث والدراسات. وللنشر العلمي تأثير ـ عادة ـ على المدى القصير، من خلال التغطية الإعلامية، وحملة العلاقات العامة للمؤلفات والدراسات الجديدة. بينما يكون التأثير على المدى المتوسط والبعيد من خلال اعتماد الدراسات والكتب والمؤلفات العلمية، في عملية التأليف والنشر؛ كجزء من عملية البحث العلمي، بالإضافة إلى الاستفادة من مطبوعات ومنشورات مراكز الأبحاث في كثير من الأحيان في العملية التدريسية لطلبة الجامعات في مؤسسات التعليم العالي.

عموماً، إن نفوذ وتأثير مراكز الأبحاث والدراسات يعتمد على طبيعة القضايا موضع الدراسة، وتعقيداتها، والمستوى

Twitter: @ketab_n

العلمي للدراسات، وطبيعة البيئة السياسية والاجتماعية، وما يتعلق بها من مستوى الحريات، والنمط الثقافي، وتوقيت العمل في الدراسة وإنجازها، ومدى توفر التمويل اللازم للدراسات مع مستوى الاستقلالية، بالإضافة إلى أهمية ودور الجهة الداعمة والمنفذة للدراسات التي تعمل على إنجازها، وغير ذلك من العناصر.

Twitter: @ketab_n

الواجهة الإلكترونية لمراكز الأبحاث العربية

بالاطلاع على مواقع إلكترونية لمراكز أبحاث في الولايات المتحدة وأوروبا، يتضح أن تلك المركز [المراكز] تحرص على إبراز الواجهة الأمامية لعملها من خلال الموقع الإلكتروني الذي تملكه، والذي تسعى من خلاله للحفاظ على ما تحققه من مستويات عالية من النجاح والتأثير وفق تصميمات محترفة ومهنية عالية ولا تتواني بعض تلك المراكز على إدخال كل ما هو متقدم في عالم الإنترنت لخدمة مواقعها الإلكترونية. وبشكل عام عند الاطلاع على أي مركز أبحاث لن تجده يخلو من عدة عناصر كتبت بلغة ودون أخطاء واضحة وموجزة وتفي بالغرض وتتمثل: برسالة المركز، الرؤية والقيم الخاصة والأهداف.

هذه المراكز يوجد لديها ولدى مؤسسيها إيمان راسخ وقوي بأن الرؤية والرسالة والقيم هي التي توجه جهود وخطط المركز لتحقيق أهدافه وإستراتيجياته، وبالتالي كلما كانت هذه العناصر

Twitter: @ketab_n

محددة ومتطورة وواقعية كان ذلك عاملاً لدوام تحقيق التفوق وكسب مصداقية القارئ والمتلقي.

كما هو معروف فإن المواقع الإلكترونية تشكل نوافذ تستطيع من خلالها المراكز البحثية تجسيد إنتاجها والإعلان عن نشاطها، ويتضح من الجدول والرسم البياني أدناه أن هناك العشرات من مراكز الأبحاث لا يوجد لها موقع على الإنترنت أو أن موقعها غير فعال أو تم إغلاقه، وهذا يعود إلى التحديات والمعيقات التي تقف بوجه تلك المراكز سيما فيما يتعلق بمسألة التمويل؛ لأن تطوير وتحديث هذه المواقع يحتاج ميزانية لصرفها على الكوادر والموظفين. ومن ناحية أخرى، يتضح أن هناك مراكز بحثية في المغرب العربي وبعضها في لبنان صمم صفحات موقعه الإلكتروني باللغة الفرنسية فقط، وهذا يظهر بالطبع مدى تأثر نمط تلك المراكز بلغة الاستعمار الفرنسي، وهناك مراكز اكتفت بإطلاق موقعها الإلكتروني باللغة العربية خاصة في العراق وسوريا والأردن والسعودية، خاصة تلك المواقع ذات الطابع الحكومي، وثمة مراكز خاصة حرصت على تطوير موقعها الإلكتروني من قبيل أن الموقع الإلكتروني هو الواجهة الأمامية لعمل المركز وتعطيه مصداقية لدى القارئ والمهتم والباحث، فتوسعت بإطلاق نسخ من موقعها بلغات متعددة، للإعلان عن نفسها واستقطاب الجهات المانحة والمهتمة بإجراء دراسات.

المشهد العام والمسح/الرصد الأولي للمواقع الإلكترونية الخاصة بمراكز أبحاث في العالم العربي لا زالت لا ترتقي

Twitter: @ketab_n

للطموح، وعند تفحص قاعدة بيانات (الأولية) لمراكز الأبحاث، لفت نظر الباحث عدة أمور منها:

١ ـ عدم وجود عناصر «الرؤية والرسالة والأهداف» في حوالي ٢٠٪ من المواقع الإلكترونية لمراكز الأبحاث العربية بشكل واضح أو أنها كتبت في مكان يصعب للقارئ الوصول إليه.

٢ ـ حوالي ٢٣٪ من مجموع مراكز الأبحاث في العالم العربي ليس لديها مواقع إلكترونية، أو أنها غير فعالة ولا تعمل.

٣ ـ حوالي ١٠٪ من المراكز العربية صممت موقعها الإلكتروني باللغة الإنجليزية فقط، ولا أدري إن كانت هذه المراكز قد افترضت أن القارئ العربي متقن للغة الإنجليزية أم أن رسالتها جاءت لتتماهى مع جمهور آخر أو تلبي استحقاقات ما يطلب منها خاصة من المؤسسات والجهات المانحة؟

٤ ـ حوالي ٩٪ من مجموع المواقع الإلكترونية لمراكز الأبحاث خاصة تلك الموجودة في المغرب، الجزائر، تونس، اقتصرت لغة موقعها على اللغة الفرنسية والإنجليزية. و٣٪ فقط باللغة الفرنسية.

٥ ـ نصيب المواقع بلغة عربية فقط كان حوالي ١٩٪ أما اللغة العربية والإنجليزية [والإنجليزية] فهي النسبة الأعلى حوالي ٣٨٪. الجدول والرسم البياني يبين ذلك:

Twitter: @ketab_n

لغة الموقع الإلكتروني لعينة رصدية لمراكز أبحاث في العالم العربي

لغة الموقع الإلكتروني لمراكز	عدد المراكز
اللغة العربية	٤٤
اللغة الإنجليزية	٢٣
اللغة العربية واللغة الإنجليزية	٨٧
اللغة العربية واللغة الفرنسية	٢
اللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية	٦
اللغة الفرنسية	٧
اللغة العربية واللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية	٦
الموقع لا يعمل أو غير فاعل أو قيد الإنشاء	٥٣
المجموع	٢٢٨

Twitter: @ketab_n

ما أود قوله بناء على المعطيات سابقة الذكر: أن ثمة أهمية كبيرة للموقع الإلكتروني لمركز الأبحاث خاصة في عصر الإعلام الرقمي والإلكتروني إذ إن الموقع كفيل أن يوصل رسالتك ويراها الملايين من الجهات والمؤسسات والأفراد، ومن خلال الموقع الإلكتروني يمكن إعطاء صورة عما يجري داخل الموقع ولو بشكل نسبي، فهي نافذة ليرى القارئ نشاطات وأعمال المركز بمختلف أشكالها، لا بل يستطيع الموقع الإلكتروني أن يوصل رسالة لشريحة الجمهور قد لا تستطيع وسائل الإعلان التقليدية أن تصل إليها.

وبامتلاك تصميم جيد للموقع وكادر ذي خبرة، فإن ذلك يعطي حضوراً يساوي حضور مؤسسة كبيرة، وذلك لأسباب عديدة منها أن تكاليف الاتصالات والتواصل غير مكلفة، ومما وجده الباحث هو سهولة التواصل مع مراكز الأبحاث الغربية لوجود مكان وحيز لإبداء الرأي وإرسال رسالة والرد عليها خلال فترة وجيزة. وعندما قام الباحث بمراسلة مراكز أبحاث في العالم العربي للاستفسار عن سنة تأسيس المركز أو لأخذ نبذة تعريفية، واطلاعهم على اهمية وإطلاعهم على أهمية وجود قاعدة بيانات للمراكز، لم يجب أحد لا بل إن بعض الرسائل رجعت لصندوق بريد الباحث لكون العنوان المرسل إليه خطأ أو غير مستعمل.

إذن، إن ثمة أهمية لوجود موقع إلكتروني لكل مركز أبحاث للحاجة الضرورية التي يتطلبها العمل، سواء من خلال استعمال البريد الإلكتروني، وتنفيذ الأعمال عبر الإنترنت، شراء أو

Twitter: @ketab_n

الاطلاع على منشورات المركز، ندواته، مؤتمراته، آخر مستجداته ونشاطاته، مخاطبته واستلام المعلومات وحتى القيام بأعمال البيع لمنتجات المركز سواء أبحاث كتب، دوريات... إلخ، ومن الأهمية توفير استخدام الوسائط الإعلامية المتعددة أو وسائل التواصل الاجتماعي Social Media Integration التي لم يلحظ وجودها الباحث إلا في عدد محدود جداً لمراكز الأبحاث العربية. فوجود هذه المؤشرات يعطي تقييماً لمستوى وجودة الأداء المهني لكل مركز من المراكز وتوفر السمعة العلمية له ودوره وحجم تأثيره على الصعيد المحلي والعالمي.

Twitter: @ketab_n

تحديات مراكز الأبحاث والدراسات في الوطن العربيّ

تقدم لنا قاعدة البيانات الأوّلية التي اعتمد عليها الباحث، صورتين: تتمثّل **الأولى**: في أن ظاهرة مراكز الأبحاث في الوطن العربيّ، آخذة في النموّ والانتشار والتطور؛ وقد رأينا المؤشر البياني لها في تصاعد. إلا أنها ما زالت ظاهرة حديثة، تحتاج لمزيد من الدعم والرعاية وتذليل العقبات أمامها. والصورة **الثانية**: توحي بأنّ هناك وضعاً «مزرياً» لهذه المراكز في إنتاجها العلمي وأدوارها التي ينبغي أن تضطلع بها؛ سواء في مجال رسم السياسات العامة، أو في ترشيد اتّخاذ القرار وصنعه. ويتصل ذلك بجملة من مواطن الخلل الكبيرة في عمل هذه المراكز، وبمعضلات وتحديات تعصف بها. ولا بد من القول إن ضعف مراكز الأبحاث والدراسات في بعض الدول العربية؛ يعود إلى غياب المؤسّسية، وضعف التّمويل المحلّي، وانعدام الهوية الواضحة للمراكز البحثية وتواصلها مع صناع القرار. كما أن هذه المراكز، لا تقوم بدور ينسجم مع طبيعة عملها على أرض

Twitter: @ketab_n

الواقع. وما ينبغي ملاحظته، هو أن هنالك خلطاً بين مراكز الدراسات ومكاتب الاستشارات؛ وذلك لغياب إطار قانوني ينظم هذا القطاع.

كما تأتي أسباب ضعف مراكز الأبحاث من ضعف الإمكانات المتاحة للبحث العلمي في البلدان العربية، التي تمثل البنية التحتية لعمل تلك المراكز. إضافة إلى خسارة العديد من القدرات البشرية الناجمة عن هجرة العقول العربية إلى خارج بلدانها مع عدم ملاءمة البيئة الاجتماعية والسياسية لاحتضان القدرات البشرية العلمية التي تمثل الرأس المال البشري لتنمية مجتمعاتنا العربية.

وعلى الرغم من أهمية الأبحاث العلمية في عملية صناعة القرار في الدول الغربية، وفي تقديم علاج لأهم القضايا المطروحة؛ فإن الأمر لا يبدو منطبقاً كلياً على مراكز الأبحاث المنتشرة في الساحة العربية. إذ لا توجد علاقة واضحة المعالم بين صانع القرار والمراكز؛ وذلك لأسباب عديدة منها: قلة المراكز التي قد تقدِّم أوراقاً علمية لصنّاع القرار، وعدم ارتياح الحكومات للمراكز البحثية في أحيان كثيرة، واقتناع صانع القرار بأن الدراسات والمراكز الغربية والأجنبية هي الأجدى، ولذلك فهو يفضل التعاقد مع مراكز بحثية دولية لإجراء دراسات عن الواقع المحلي، بدلاً من التعاقد مع المراكز المحلية.

وندرج أدناه، أهم المشكلات (وليس جميعها) التي تعيق

Twitter: @ketab_n

عمل مؤسسات البحث في الوطن العربيّ، وتحدّ من دورها ونشاطها؛ علماً أن الباحث قد آثر عدم التطرّق إلى بعض العقبات والمشاكل الخاصة بحدود بعض المؤسسات البحثية:

أولاً: مشكلة التمويل Funding: تعدّ هذه المشكلة أهمّ عائق وتحدٍّ تواجهه المؤسّسات البحثية الخاصة في الوطن العربيّ؛ فالافتقار إلى مصادر التمويل المستقلة قد أثر سلباً في عملها وديمومتها. فالتمويل هو مفتاح البحث؛ ومن دونه يتعذر على الباحثين إنجاز المطلوب، أو فتح مؤسسة بحثية وتجهيزها بالأثاث المكتبي وأجهزة الحاسوب ووسائل الاتصال ومكتبة ورواتب للكوادر البحثية والعاملة. إنّ الباحث يحتاج إلى استقرار مادي، وتفرّغ كامل لنشاطه البحثيّ؛ مما يقتضي خلق موازنة تتوافق مع المهمة التي على الباحث القيام بها. وقد تفضي هذه العقبات بالباحث إلى اللجوء إلى بلاد أخرى (خصوصاً البلدان الأوروبية)؛ حيث يمكنه أن يحظى برواتب مغرية تقدمها مراكز الأبحاث، سعياً إلى استقطاب الكفاءات العربية؛ ولهذا توجد مشكلة في توفّر الكوادر البحثية المؤهلة. ودون التمويل، لا يتسنّى للمركز أن يقوم بأنشطته، ولا أن يحقق أهدافه من خلال المؤتمرات والندوات وورش العمل ونشر الكتب والمجلات. وكلّ هذه الوسائل، هي من أهم أدوات البحث العلمي.

ودون التمويل؛ لا يستطيع المركز البحثي تحديد أجندته البحثية، واختيار نوعية الخبراء والباحثين، والوصول إلى مستوى الكفاءات العلمية القائمة على البحوث والدراسات.

Twitter: @ketab_n

وعليه، تُعدّ هذه الإشكالية من أهم التحديات التي تواجه مراكز الأبحاث الخاصة. فالتمويل هو مفتاح البحث وروحه، ودونه يتعذر على المراكز تحقيق المطلوب منها. وبسبب هذه المشكلة، تقع مراكز الأبحاث في حبائل التّمويل الأجنبي، وتصبح محلّ نقد واتّهام بعلاقتها بالأجندات الأجنبية.

ويدعونا هذا إلى التساؤل: كم تخصِّص الدول العربية من أموالها لخدمة مراكز الأبحاث والبحث العلمي؟

لقد استطاعت الدول الغربية ـ وتحديداً أوروبا والولايات المتحدة[1] ـ أن تخلق آليات ووسائل تمكنها من توفير الميزانيات اللازمة للإنفاق بسخاء على مراكز الأبحاث ومصادرها؛ على الرغم من سعة انتشارها وزيادة أعدادها[2]. ويتّضح من المعطيات المتوفرة لدينا، أن مجموع ما يصرف على الأبحاث في الوطن العربي؛ لا يساوي ١٠٪ من مجمل الدخل القومي، بينما في العالم الغربي والدول الصناعية يُصرف ٤٪ من مجمل الدخل على

---

(١) احتلت الصين المرتبة الثانية على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة في الإنفاق على البحوث الصناعية والتطوير. وتجاوزت في ذلك اليابان بحسب تقرير للأمم المتحدة: وقال تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية التابعة للأمم المتحدة، إن الاستثمار الصيني في البحوث الصناعية والتطوير قد ارتفع إلى ١٢,٨٪ من الإجمالي العالمي، بعدما كان ٢,٢٪ فقط في ١٩٩٣م. واحتلت الولايات المتحدة المرتبة الأولى في التصنيف العالمي للبحوث الصناعية والتطوير؛ لكن حصتها انخفضت بـ ٣,٤٪، لتصل إلى ٣٣,٤٪؛ أي: أنها لا تزال تتفوق على الصين بمقدار مثلين ونصف.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/94AA4BC6-0797-4E79-95A9-D397A97871C5.htm?-GoogleStatID=9

(٢) هشام الشهواني، مرجع سبق ذكره.

Twitter: @ketab_n

الأبحاث. كما أن عدد الباحثين في الدول العربية، ما زال دون الرقم المطلوب؛ إذ يوجد ٣٠٠ باحث لكلّ مليون شخص، بينما يصل العدد في العالم المتحضر إلى أربعة آلاف باحث لكل مليون شخص.

وتقدم الأرقام الواردة في إحصاءات اليونسكو وتقارير التنمية الإنسانية العربية صورة غير مبهجة عن كيفية تعاطي الوطن العربيّ مع الأبحاث. فنسبة التمويل العربي للبحث العلمي، تتراوح بين ٠,١٪ و٠,٣٪ لمجمل الوطن العربيّ، وتدخل ضمنها النفقات الإدارية؛ في حين تصل في السويد وفرنسا مثلاً إلى ٣٪ من الموازنات العامة. أما في (إسرائيل) فتصل نسبة الإنفاق على الأبحاث العلمية إلى ما يوازي ٤,٧٪ من الموازنة العامة للدولة، وما يوازي ٣٠٪ من الموازنة الحكومية المخصصة للتعليم العالي. وفي ما يخصّ الإنتاج المنشور سنوياً؛ فإن مجموع الأبحاث في الوطن العربي، لا يتعدى ١٥ ألف بحث، والحال أنّ عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والمعاهد العليا، يصل إلى حوالي ٥٥ ألف أستاذ؛ أي: أن معدل الإنتاجية هو في حدود ٠,٣٪. وفي المقابل، يبلغ معدّل الإنتاجية في الدول المتقدمة نحو ١٠٪[١].

إنّ جملة هذه المعطيات والمؤشّرات المقتضبة، كافية

(١) خالد غزال، «مراكز الأبحاث العربية وهزال إنتاج المعرفة»، صحيفة **الحياة اللندنية**، الجمعة، ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٠م.

Twitter: @ketab_n

لإظهار الحالة المزرية التي يبدو عليها الإنفاق على الأبحاث العلمية في الوطن العربيّ.

وبالعودة إلى عائق تمويل مراكز الأبحاث، يتبيّن أنّ معظم المراكز البحثية الخاصّة، تتجه نحو المؤسسات المانحة، وتقع في حبائل التمويل الأجنبي بكل أشكاله. فتصبح حينها «مراكز مشبوهة» في نظر الحكومات، ويعرّضها ذلك إلى المساءلة القانونية. وعلى الرغم من أن معظم المراكز تلجأ إلى الجهات التمويلية الأجنبية؛ فإنها قد لا تحصل على التمويل إلا إذا ما كان ضمن أولويات الجهة التمويلية. كما قد تُفرض أجندات على المراكز البحثية؛ إذ إن عملية تمويلها، تشكل عبئاً على حيادية الأبحاث وموضوعيتها، لا سيّما أنّه لا توجد جهة تمويلية «بريئة» على حدّ رأي أحد مدراء مراكز الأبحاث في الأردن. ومن المعروف أيضاً، أن التمويل هو مدخل السيطرة على القرار والتوجه والأجندة في العادة. فواضع الأجندة هو الذي يصنع القرار، ويحدِّد الأولويات والاهتمامات. والتمويل الأجنبي يهدف إلى التأثير في مجريات التغيير في المجتمع العربي؛ ولذلك فهو لا يخضع لقاعدة العمل الخيري أو نظرية البراءة. وعليه، فإننا نعارض التمويل الأجنبي، بالشكل الذي ترسمه الجهات الداعمة حالياً. إذ إنه قد يحمل في طياته إمكانات التأثير السلبي في توجّهات مؤسساتنا واهتماماتها وأولوياتها، مما قد ينجرّ عنه أيضاً التأثير في المجتمع. ثم أننا لا نغفل عن أنّ أولويات العمل المدني في المجتمع ووضع البحوث والدراسات، تختلف في

Twitter: @ketab_n

وضعنا العربي عنها في المجتمعات الغربية؛ وذلك لاعتبارات الثقافة، والبنية الاجتماعية من جهة، والفارق الحضاري من جهة أخرى[1].

ثانياً: الافتقار إلى الموضوعية والاستقلالية في العمل. ومما لا شك فيه أن قيمة الأبحاث والدراسات التي تنتجها المؤسسات البحثية، تكمن في حياديّتها واستقلاليّتها ومهنيتها. ولا تتحقّق هذه المهنيّة إلّا بهامش كبير من الحرية، يمنح لمراكز الأبحاث حتّى تحدّد أولويات عملها واختيار أجندتها البحثية، بعيداً عن أي مؤثّرات خارجية. ولن يتحقّق ذلك إلّا من خلال توفير تمويل غير مشروط؛ من شأنه عدم التأثير في تحديد الأولويات البحثية، ومخرجاتها، ومنهجية التحليل العلمي، والتّوصيات. ويحتاج الباحث إلى استقلالية في عمله، وإلى حرية في نشاطه، من دون خضوع لوصاية على فكره وإنتاجه. وهو أمر يصعب توفّره فعلياً في «ظل أنظمة «وصائية ومتسلطة»، تخاف من حرية الرأي والتعبير، وكشف الحقائق والمستور في مجتمعاتها»[2].

ثالثاً: انعدام العمل المؤسساتي المستقل والمناخ الديمقراطي، وضعف مقدار الحرية الممنوحة لعمل مركز الأبحاث. فثمة قيود سياسية وأمنية مفروضة على عمل المؤسسات

---

(١) جواد الحمد، مرجع سبق ذكره.

(٢) خالد غزال، مرجع سبق ذكره.

Twitter: @ketab_n

البحثية، وهذا نابع من طبيعة الأنظمة السياسية العربية ذات التركيبة السلطوية وتوجهاتها. وقد ينعدم التواصل بين الحكومات ومراكز الأبحاث، وقد تختلف أيضاً توجّهات طرف واختياراته عمّا استقرّ لدى الطرف الآخر؛ لا سيّما أنه يوجد «نوع من التجاهل أو ضعف الثقة بين المسؤولين أو صناع القرار تجاه مراكز الأبحاث؛ إما نتيجة بعض الشكوك من قبل صانع القرار في الاستقلالية السياسية، أو في ارتباط بعض المؤسسات البحثية بتيارات سياسية معينة، أو ارتباطها بدول أخرى، أو ربما من خلال ارتباطها بالتمويل الأجنبي»[1].

ومن الأمور التي تؤثر في موضوعية الأبحاث، الخلفية الأيديولوجية للباحث؛ إذ قد يفسّر القضايا وفقاً لما يؤمن به من مبادئ وتصوّرات. كما يمثّل انعدام قاعدة البيانات اللازمة لإجراء البحوث عائقاً آخر يحول دون تحقيق تلك الموضوعية. يضاف إلى ذلك نمط التعليم السائد في معظم المدارس والجامعات، والذي يتّجه نحو التعليم التلقيني. ولا نغفل كذلك عن الرهبة من السلطة... إلخ[2].

رابعاً: العشوائية في العمل، وضعف آليات التعاون والشراكة الحقيقية بين مراكز الدراسات الخاصة والحكومية والأكاديمية على المستوى العربي، وعدم توفر قنوات اتصال

(١) سامي الخزندار، مرجع سبق ذكره، ص٢٧.

(٢) نعمة العبادي، مرجع سبق ذكره.

Twitter: @ketab_n

و«شبكة تنسيق بين مراكز الأبحاث العربية والعالمية؛ لنقل الخبرة وتأسيس شراكة معرفية»[1]؛ لا سيّما أنّ لهذه المراكز دوراً مشتركاً في تهيئة المجتمع، لمواكبة التقدم السريع في مجال العلم والتكنولوجيا وثورة المعلومات. وإذا حدث تواصل بين المراكز البحثيّة العربيّة والأخرى العالميّة؛ فإنها تكون محصورة بين الأشخاص لا المؤسسات. يضاف إلى ذلك تسجيل ضعف في التنسيق بين مراكز الأبحاث والقطاع الخاص والمراكز الأكاديمية في الجامعات. إذ هي (الجامعات) تستنكف من دعم مراكز البحوث والدراسات باشتراكاتها؛ وذلك لأسباب كثيرة، يعود بعضها إلى هوى حكومي، أو فقر معرفي. وغالباً ما تكون مخصّصات البحث العلمي في هذه الجامعات ـ وهي قليلة ـ أول ضحية تقدَّم عند أيّ سياسة تقشف تسلكها إداراتها[2].

ونرجع للحديث عن الشراكة لأهميتها، إذ إن ما يزيد من موضوعية النشاط البحثي والمعرفي للمراكز هو علاقاتها الاتصالية الأفقية وليست فقط العلاقات الرأسية، فمن الواضح أن تطوير شراكة بين المراكز البحثية الحكومية ونظيراتها الخاصة أو العامة، من شأنها تطوير الخبرات وتبادل التجارب والارتقاء بجودة مخرجات هذه المراكز، ولعل ظاهرة الشراكة الأفقية بين المراكز البحثية أصبحت تأخذ حيزاً كبيراً من الاهتمام في نطاق الدول العربية بالاستفادة من تجارب المراكز البحثية في الدول المتقدمة

(١) هشام الشهواني، مرجع سبق ذكره.

(٢) جواد الحمد، مرجع سبق ذكره.

Twitter: @ketab_n

من جهة أخرى تمارس الهوية الأيدلوجية للمراكز البحثية دوراً مؤثراً على نوعية ومستوى إنتاجها المعرفي والفكري الذي يكون متحيزاً في الغالب للاتجاه الأيديولوجي للمركز البحثي.

ووفقاً لهذه الصفة، فإن بعض المراكز يكون لها توجهٌ رسميٌّ (حكوميٌّ) وبعضها الآخر يكون ليبرالياً أو إسلامياً أو قومياً أو يسارياً.

وبلا شك فإن إضفاء الصفة الأيديولوجية للمراكز البحثية يعني أن مخرجاتها تكون موجهة لتسويق وترويج الأيديولوجيات التي تتبناها، ويرى البعض أن التعصب الأيديولوجي يفقد هذه المراكز قدراً من الموضوعية، ويجعل مخرجاتها من حيث الاستفادة موجهة إلى المتمسكين بهذه الأيديولوجيا، وإن كان هذا لا يتعارض مع سعي هذه المراكز إلى أن يكون لها هدفٌ أساسيٌّ وهو التأثير في الرأي العام أولاً ثم التأثير في صانعي القرار، وأياً كان الأمر، فإن المجتمعات التي تتمتع بالتعددية السياسية والثقافية لا يعيبها هذا الدور الأيديولوجي للمراكز إذا ما اتسم هذا الإنتاج المعرفي بأسس وقواعد المنهجية العلمية السليمة وتخلت عن التعصب المقيت.

ولعل الهوية الأيديولوجية للمراكز تفسر جانباً مما ذهب إليه إدوارد سعيد عندما أطلق على كثير منها وخاصة في الولايات المتحدة بالمراكز ذات المهمة الاستشراقية الكولونيالية، وفي الولايات المتحدة وأوروبا توجد المراكز ذات الاتجاه

Twitter: @ketab_n

الأيديولوجي الواضح سواء المراكز ذات التوجه المحافظ أو الليبرالي (الديمقراطي) أو الديني أو الصهيوني مثل معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ذات التوجه الصهيوني.

ومثل مؤسسة بروكنغر ومؤسسة «وقفية كارينجي للسلام الدولي» ذات الاتجاه الليبرالي الديمقراطي ومثل مؤسسة التراث ومؤسسة أمريكا الجديدة ومعهد المشروع الأمريكي ذي التوجه المحافظ المتطرف ومثل مؤسسة راند التي تمثل مصنع أفكار تعمل لحساب وزارة الدفاع الأمريكية.

خامساً: ضعف المعلومات، وعدم توفر قواعدها وفق النظم المعلوماتيّة الحديثة حتى يتسنّى للباحثين استخدامها، وعدم توفر مصادر للمعلومات والبيانات العلمية حديثة المصدر لا سيّما أنّها الأساس لإعداد الأبحاث والدراسات؛ يضاف إلى ذلك الافتقار إلى الكتب والدوريات خاصة منها تلك التي تتعلق بدراسة القضايا المعاصرة. وفي هذا السياق نفسه، نذكر قلة البيانات اللازمة لإجراء البحث، وانعدامها كليّاً؛ ونخصّ بالحديث تلك التي تتعلق بقضايا تعدّها الدولة حساسة. ونضيف إلى ذلك صعوبة الحصول على إحصاءات وبيانات من جانب الجهات الحكومية.

سادساً: تبدو بيئة مراكز الأبحاث العربية غير «مولدة للأفكار المتجددة والإبداع». ويرتبط هذا الأمر ـ ربما ـ بغياب نظام جاذب يحفز الكفاءات وذوي الخبرة على الالتحاق بمراكز الأبحاث، وضعف الحوافز التي تُسند إلى الباحثين لتشجيعهم على

Twitter: @ketab_n

العمل المبدع، وقلّة فرص إشراكهم في دورات علمية. كما تشكو مراكز الأبحاث في الوطن العربيّ من ضعف الإمكانيات التّسويقية للإنتاج المعرفي، عند نشر كتب أو دوريات أو مجلات علمية... إلخ.

سابعاً: التسييس؛ فمع انتشار مراكز الأبحاث والدراسات واتساعها؛ اتسم بعضها بطابع أيديولوجي، مما أدى إلى تسييسها. فمن الناحية المنهجية، لا شيء يمنع مراكز الأبحاث من أن تكون لها تفضيلات وأولويات أيديولوجية وسياسية. غير أنّ المقصود بـ«التسييس»، هو أن يفقد مركز ما صفة الموضوعية، وأن يجري جمع البيانات بشكل انتقائي لخدمة وجهة نظر محددة سلفاً. ونرى أهمية انفتاح المركز [المراكز] على عناصر وآراء بحثية متنوعة؛ حتى لا يقع باحثوه ـ كما يرى علي الدين هلال ـ في أسر أفكار نمطية Groupthink.

ثامناً: إن التركيز على القضايا المتعلقة بالصلة بين مراكز الأبحاث وهيئات الدولة والمجتمع، ينبغي ألّا ينسينا أن هذه العلاقة قد احتضنها سياق جديد وهو العولمة؛ مما يطرح تحديات جديدة تتعلق بتأثير العولمة في هذه الأعمال والنشاطات والاهتمامات البحثية، وكذلك في تصميم البحوث وتنفيذها، ودور الجهات المانحة ومنظمات التمويل في ذلك[1].

(١) Roberts Brad, Op. Cit., pp. 169-182; Xinhua Wang, Op. Cit., pp. 261-267.

Twitter: @ketab_n

تاسعاً: غياب مقياس أو أدوات لتقييم أداء المؤسسات البحثية عربيّاً. يضاف إلى ذلك عدم وجود معطيات واضحة ومنشورة ومحدثة عن تلك المراكز لتقييم أدائها المهني؛ وهذا يتطلب وجود قاعدة بيانات شاملة، تضم تحت مظلتها كل مراكز الأبحاث العربية، وتشرف عليها لجنة مستقلة.

عاشراً: إن معظم البحوث والدراسات التي تجريها مراكز الأبحاث والمؤسسات الأكاديمية تعتمد على تصورات واتجاهات الذين يقومون بتلك الأبحاث أو إدارات المراكز البحثية. بسبب عدم وجود إستراتيجية توجه حركة الدراسات والبحوث التي تنفذها مراكز الأبحاث بما يخدم أولويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان العربية.

حادي عشر: تفتقر معظم مراكز الأبحاث إلى التقنيات والبرامج العلمية المتطورة لتنفيذ الدراسات العلمية لا سيما الدراسات والبحوث ذات الطبيعة العلمية التكنلوجية كذلك الافتقار إلى روح الفريق الواحد في إعداد الدراسات والبحوث في مراكز البحث العلمي؛ الأمر قد يضعف قيمة البحوث التي تتطلب مشاركة فريق عمل من اختصاصات مختلفة وخاصة في الدراسات الإستراتيجية التي تتناول القضايا الاجتماعية والسياسية.

ثاني عشر: انخفاض نسبة التخصيصات المالية للبحث العلمي في المنطقة العربية إذ تشير منظمة اليونسكو إلى أن حجم

Twitter: @ketab_n

الإنفاق على البحث العلمي عام ٢٠٠٤م يمثل فقط ٠,٣٠٪ من مجموع الدخل القومي العربي[١].

وبناء على ما تقدّم من حديث عن المعوّقات والتحديات التي تواجه مراكز الأبحاث العربية؛ نشير في المبحث التالي والأخير إلى الحلول والمقترحات والتوصيات التي نعتقد أنه بفضلها تستطيع المراكز البحثية أن تؤدي استحقاقاتها وأن تنشِّط دورها.

(١) تشير المعطيات إلى تواضع عدد العلماء في المنطقة العربية قياساً إلى أعداد العلماء في العالم، حيث لم تزد نسبة العلماء العرب عن ١,٥٪من مجموع العلماء في العالم وعليه فإن نسبة عدد إلعلماء إلى السكان كانت متدنية هي الأخرى إذ بلغت ٢,٠٤ عالماً لكل ١٠٠٠٠ نسمة من السكان.

Twitter: @ketab_n

كيف يمكن دعم دور مراكز الأبحاث في الوطن العربيّ وتفعيله؟

وستكون الإجابة عن هذا السؤال بمنزلة الخاتمة والخلاصة والتوصيات.

بناء على ما تقدم من معلومات، فإنّ مراكز البحوث والدراسات في الوطن العربيّ في حاجة ماسّة إلى إعادة النظر في ارتباطها الإداري والتنظيمي، ودورها في التنمية وتحليل السياسات، ومستوى مساهمتها في معالجة قضايا المجتمع، ومواكبة التغيرات المتلاحقة التي يعيشها العالم في مجالات اختصاصها. إذ ينبغي أن تعمل على استقطاب أفضل العقول البشرية لمواجهة متطلبات التطوير وتحديات العصر الذي نعيشه. كما أنّها بحاجة إلى تبني آليات عمل أكثر مرونة وتفاعلاً مع مشاكلنا وقضايانا. وفي ضوء هذه المعطيات، نلتمس الحاجة إلى وضع إستراتيجية يكون فيها لمراكز الأبحاث الدور الفاعل

Twitter: @ketab_n

في تحديد المشاكل والمواضيع التي تتطلّب اتخاذ القرارات. كما يتوجّب على المراكز أن تستعيد دورها الذي أنشئت من أجله؛ كأداة فعالة لإنتاج المشاريع الإستراتيجية، وخلايا تفكير عميقة تعمل لإنضاج المشاريع العلمية، وبلورة الإشكالات القائمة ودراساتها وفق تكامل منهجي علمي انسجامي. لهذا السبب، تعد مراكز الأبحاث ضرورة من ضرورات الحياة المجتمعية. وعليه؛ يجب الإسراع إلى توفير بيئة حاضنة ـ لا طاردة ـ لمراكز الأبحاث في الوطن العربيّ، وينبغي أن يُقدم لها الدعم اللازم لبناء خطط التنمية المستقبلية، ولا بد من إيلاء مراكز الأبحاث السياسية والإستراتيجية وتلك التي تُعنى بتحليل الشؤون الدولية، أهمية؛ لما لها من دور أساسي وريادي في توفير المعلومات والدراسات والمخططات الأولية والبحوث العلمية لفهم تفاصيل الجوانب الأخرى من الحياة، نعني الاقتصادية والتنموية. يحرّكنا في ذلك الإيمان بأن العامل السياسي هو المحرك الأساسي لبقية الأنشطة الحياتية؛ خصوصاً في وقتنا الراهن.

كما نحتاج إلى العمل على توفير البيئة المناسبة والديمقراطية للقائمين على العمل البحثي في تلك المراكز، وفتح نافذة للتواصل بينها وبين غيرها من المراكز من جهة، وبينها وبين صناع القرار من جهة أخرى. فبذلك يمكن تفعيل دورها الريادي لصناعة القرار السياسي الصائب والسليم، وإعطاؤها

Twitter: @ketab_n

الاستقلالية المالية والإدارية عن الحكومات؛ وذلك حتى لا تقع في إشكالية «التمويل الأجنبي»، وحتى تكون وجهات نظرها حرة مستقلة وحيادية.

ومن أهم التوصيات التي توصّل إليها الباحث نذكر:

ـ تأمين التمويل الضروري لمراكز الأبحاث؛ من خلال منحٍ تُسند من ميزانية الدول. وتوكل هذه المهمة مثلاً إلى وزارة التنمية الاجتماعية أو السياسية أو وزارة التخطيط، أو يقع تأسيس جهة مستقلة تتولى الإشراف على مراكز الأبحاث ومنظمات المجتمع المدني ككل، أو إنشاء «وزارة تُعنى بقضايا البحث العلمي» لتكون الجهة المسؤولة عن توفير الدعم المعنوي والمالي لمؤسسات البحث العلمي ومراكزه في القطاعين الخاص والعام، وأن تكون طرفاً منسِّقاً لمجالات الاهتمام والتخصّص. إن إحجام الدول العربية عن تمويل مراكز الأبحاث؛ من شأنه أن يضطرّ هذه المراكز إلى التعامل مع مصادر التمويل الأجنبي، مما قد يشكل ـ بدوره ـ اختراقاً يخدم أجندة هذه الجهات، ويجعل هذه المراكز أسيرة للتمويل الأجنبي ومحط اتهامات المشككين فيها.

ـ ينبغي على هذه المراكز البحثية، أن تراعي في دراستها: العلمية، والدقة، والموضوعية. وهذا ما سيؤدي إلى بناء حالة من الثقة بين هذه المراكز والقطاع العامّ والمواطن أيضاً. ومن ثم

Twitter: @ketab_n

تنشأ ضرورة الاستفادة من هذه المراكز، وربطها بالتخطيط الإستراتيجي للدولة في حل مشاكل المجتمع المختلفة، واللحاق بركب الدول المتقدمة.

ـ من المهم أن تنظّم مراكز الأبحاث، المؤتمرات وورش العمل والندوات، بصورة دورية؛ لما لذلك من أثر في إثراء النقاشات، وتوجيه الرأي العام، والتعريف بمفاهيم قد تغيب عن الذّهن، أو لا تخطر على بال المواطن أو حتى صانع القرار.

ـ أهمية قضية التنسيق بين مراكز البحوث والدراسات. فالتنسيق يزيد من احترام المنتَج العلمي الصادر عن هذه المراكز، وإيلائه التقدير الذي يستحقّ. وهو ما يؤدي إلى احتمال خلق تيار عام، يؤمن بأهمية أن يسبق البحث والتفكير والتحليل والتقييم وطرح البدائل، اتِّخاذ أي قرارات أو اتباع أي سياسات.

ـ زيادة ربط مراكز الأبحاث بالواقع العملي، وبمناهج البحث العلمي الحديثة، وبمصادر المعلومات الموثقة؛ باعتبارها خطوطاً أساسية لإنتاج البحوث والدراسات.

ـ قيام مراكز الأبحاث بتقديم استشارات لمؤسسات الدولة، تكون مستَمدَّة من خلاصة أبحاثها، وتكون بمنزلة نماذج ووسائل لتحقيق الثقة المتبادلة.

Twitter: @ketab_n

- منح مراكز الأبحاث هامشاً من الحرية والاستقلالية والحركة، وتمكينها من الحصول على المعلومات، خاصة منها المخبأة في درج الحكومات. إضافة إلى تسهيل وصول الباحثين إلى الإنتاج العلمي والمعرفي لمؤسسات بحثية أخرى.

- قيام المراكز البحثية باستقطاب الكفاءات من الباحثين وذوي الخبرة، والاهتمام بهم، وتقديم الدعم لهم، والعمل على رفع مستواهم العلمي والمعرفي وتطوير مهاراتهم؛ وذلك عن طريق دورات، أو تبادل خبرات بين المراكز العربية والغربية. كما أن استقطاب الكفاءات الأكاديمية، وتكليفها بدراسات وأبحاث؛ من شأنه أن يعود بالنفع على هذه المراكز.

- بناء شراكة حقيقية بين المراكز البحثية ووسائل الإعلام المختلفة؛ للتعريف بها وبأهميتها، وعرض نتاجها، وما تقوم به من نشاطات. وفي هذا السياق، تُسند أهمية كبرى لتنظيم العلاقة بين مراكز الأبحاث ووسائل الإعلام بمختلف أشكالها، وعلى نحو متوازن؛ تقوم فيه وسائل الإعلام بإحاطة الرأي العامّ بنتائج الأبحاث ووجهات النظر المختلفة.

- ضرورة فتح نافذة تواصل بين المؤسسات البحثية،

Twitter: @ketab_n

والمؤسسات الحكومية، ومتخذي القرارات فيها؛ وذلك للوقوف على احتياجات صانع القرار في الجهاز الحكومي. التشديد على انخراط طالب الدكتوراه والماجستير في العلوم السياسية أو في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية في هذه المراكز؛ حتى يتسنّى له إنجاز رسالته في مختبرات البحث، والاستعانة بما فيها من مراجع وأبحاث. وينبغي عليه أن يقضي ساعات معيّنة في أحد مراكز البحوث، كأحد متطلبات الحصول على الشهادة، وأن يشارك في مناقشة أطروحته أساتذة منتسبون إلى تلك المراكز.

ـ «السعي نحو التخصّص في عمل مراكز الأبحاث العربية، وهو شرط أساسي في مجال المنافسة والتميّز. وتقتضي التخصّصية اختيار أحد المجالات التالية: المجال الجغرافي، أو المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإستراتيجي، أو طابع الاستشارات، أو مجال الدراسات الأوروبية أو الأميركية أو الآسيوية، أو مجال العلاقات الدولية... وغير ذلك من التّقسيمات التخصّصية[1]. ويمكن تشكيل لجنة أكاديمية عربية عليا، تقترح البرامج والأجندات سنوياً، وتأخذ بعين الاعتبار ما يقع من متغيرات. ثمّ تطرح تلك البرامج على مختلف مراكز الأبحاث العربية، لتختار من

(١) جواد الحمد، مرجع سبق ذكره.

Twitter: @ketab_n

بينها. كما أن تبادل المراكز للخطط السنوية في الأبحاث والمؤتمرات قبل بداية العام، من شأنه أن يُسهم في دعم بناء تكاملٍ عربيٍّ حقيقي؛ بحيث يدعم كل مركز المركز الآخر في مجاله.

ـ من الأهمية بمكان في هذا المجال، تشكيل هيئة أو مؤسسة لمجموع مراكز الأبحاث المنتشرة في الوطن العربيّ؛ وذلك لتحقيق التنسيق المتكامل بينها. وهذا يقودنا إلى الحديث عن فتح نافذة للتّواصل بين هذه المراكز، وإنشاء مرصد تقع من خلاله متابعة مستجدّات عملها ونشاطها، والبناء على قاعدة البيانات التي أُعدّتْ لخدمة هذا البحث وتحديثها بشكل دوري، ومخاطبة مراكز الأبحاث التي لم يتسنّ للباحث الحصول على معلومات عنها، وتحديث المعلومات الخاصّة بها؛ حتّى تُستخدم كمرجع لمراكز الأبحاث والباحثين والمهتمّين.

توصي هذه الدراسة بضرورة وجود شبكة تجمع تحت مظلتها مراكز الأبحاث العربية. وقد يُؤسَّس لهذه الشبكة من خلال الدّعوة إلى مؤتمر إقليمي، تقع فيه دعوة مدراء مراكز الأبحاث الفاعلة، والبدء بإنشاء شبكة تؤسِّس شراكة عملية وبحثية بينها.

كما ينبغي العمل على إنجاز دليل دوري لمراكز الأبحاث

Twitter: @ketab_n

في الوطن العربيّ؛ لتسهيل التواصل الشخصي، والتعاون بين المراكز.

عوداً على بدء، أقول: إن مراكز الأبحاث في الوطن العربيّ في تصاعد وانتشار ونموٍّ؛ ولكنها لم تأخذ مكانتها الحقيقيّة بعد في الوطن العربيّ. وقد حان الوقت ليصبح لتلك المؤسسات أهمية ودور رائد في خدمة قضايا المجتمع، وأن يكون وجودها خادماً للمصلحة الحيوية للدولة.

Twitter: @ketab_n

Twitter: @ketab_n

المصادر والمراجع

- دونالد أبلسون، **هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية؟ تقويم تأثير معاهد السياسة العامة** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٧م).
- وليد عبد الحي، **«دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار السياسي الأردني ١٩٨٩ ـ ٢٠١٠م»**، (بيروت: مركز عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأميركية ٢٠١٢م).
- محمد الأفندي، **تأثير وعلاقة مراكز الدراسات والبحث في الحكومة وصانعي القرار، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية**، اليمن، دراسة غير منشورة عام ٢٠١٢م.
- خالد اليحيى، **المراكز البحثية في العالم العربي: السّعي للبقاء ولتحقيق النفوذ**، الإمارات، ورقة غير منشورة. ٢٠١٢م.

Twitter: @ketab_n

المصادر باللغة الإنجليزية:

Howard J. Wiarda, «The New Power houses: Think Tank sand Foreign Policy», American Foreign Policy Interests, vol. 30, no. 2 (March-April 2008).

James. G. McGann (dir.), 2011 Global Go To Think Tanks Report and Policy Advice, The Think Tanksand Civil Societies Program, International Relations Program, University of Pennsylvania, Philadelphia.

Following Suit or Falling Behind? A Comparative Analysis of Think Tanks in Canada and the United States, DONALD E. ABELSON, CHRISTINE M. CARBERRY.

http://www.medientheorie.com/doc/abelson_think_tanks_in_canada.pdf.

Braun Mats, «A Sociological Study of European Policy Think-tanks: Are They the Bridge Between the Academic World and Policy Makers?», Conference Papers presented at The International Studies Association51st Annual Convention, New Orleans (2010).

John J. Hamre, The Constructive Roleof Think Tanks In the Twenty -First Century, Asia - Pacific Review,Vol.15, no. 2 (2008).

Roberts Brad, Stanton H. Burnett & Murray Weidenbaum,«ThinkTanksinanewworld», The Washington Quarterly, Vol. 16, n. 1 (Winter 1993), pp.169-182; Xinhua Wang,«Trend stowards globalization and aglobal think tank», Futures, Vol. 24, no. 3 (April 1992).

Twitter: @ketab_n

- Hjerppe Reino, «How the think- tank scan contribut etoan effective policy making?», A Presentation in the International think tank forum,arranged by: the economicand social Research Institute (ERSI), (Nagoya University Japan, 28/5/2005).
- He Li, «The Roleof Think Tanksin Chinese Foreign Policy»,- Problems of Post-Communism, Vol. 49,n.2 (Mar/Apr2002).
- James G. McGann, The Global «Go-To Think Tanks 2011», January 2012, Op.cit.
- Roberts Brad, Op. Cit., pp. 169-182; Xinhua Wang, Op. Cit.
- UNDP (2003). Thinking the unthinkable. Bratislava: UNDP Regional Bureau for Europe and the Commonwealth of Independent States.

الصحافة والمواقع الالكترونية:

- هشام الشهواني، «مراكز الأبحاث وأهميتها»، موقع دنيا الوطن، على الرابط:

http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2011/08/07/234398.html

- مراكز البحوث وصناعة التغيير مطابخ لصنّاع القرار وخلايا تفكير للإبداع، **شبكة النبأ**، ٩/٦/٢٠٠٩م:

www.annabaa.org/nbanews/2009/06/100.htm

http://en.wikipedia.org/wiki/American_Enterprise_Institute

http://www.rand.org/about/history.html

- هزار صابر أمين، «مراكز التفكير ودورها في التأثير على صنع السياسة»، مجلة **الفرات**، العدد ٤ (د.ت.)، على الرابط:

http://fcdrs.com/mag/issue-4-2.html

Twitter: @ketab_n

- عباس بو غالم، «مراكز الأبحاث.. إنتاج المعرفة ومسؤوليات المثقف: مراكز الأبحاث بين صناعة الأفكار وترشيد السياسات»، موقع أون إسلام، ١٢/ ٧/ ٢٠٠٥م، على الرابط:

http://www.onislam.net/arabic/madarik/culture-ideas/96738-2005-07-12%2017-42-25.html

- سامي الخزندار، «دور مراكز الدراسات الخاصة في البحث العلمي وصناعة السياسات العامّة: إطار عام»، ص١٠، على الرابط:

http://partnership-forum.org/Papers/7-2-AR.pdf

- أحمد شهاب، «مؤسسات الرأي وصناعة القرار: أين مراكز الأبحاث في دول الخليج؟»، **مركز الخليج للأبحاث**، ٣٠/ ٤/ ٢٠٠٥م، على الرابط:

http://grc.kcorp.net/index?frm_module=contents http://onthink-tanks.org/tag/academic/

- علي الدين هلال، «دور مراكز البحوث السياسية والإستراتيجية في ترشيد القرار: العلاقة مع الدولة والمجتمع»، **مركز الخليج للأبحاث**، ورقة مقدمة في مؤتمر «دور مراكز البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية في الوطن العربيّ: التحديات والآفاق»، مركز الخليج للأبحاث بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسيّة، الشارقة، ٢٣ ـ ٢٤/ ١١/ ٢٠٠٥م، متوفرة على الرابط:

http://www.grc.net/data/contents/uploads/Dr__Ali_ElDeens_paper_5787.pdf

Twitter: @ketab_n

- حول مراكز الأبحاث والدراسات، **موقع التجديد العربيّ**:

http://www.arabrenewal.info

- علي بن شويل القرني، «مراكز الدراسات الإستراتيجية»، **إيلاف**، ٩/ ٤/ ٢٠٠٥:

http://www.elaph.com/Web/WebForm/PrinterFriendlyVersion.aspx?isArchive=False&ArticleId=53975

- عصام عبد الشافي، «المراكز البحثية ودورها المفقود في الإستراتيجيات العربية»، موقع **واحة العرب**، ٢٢/ ١/ ٢٠١١م:

http://www.wahatalarab.net/asp/showArticle.aspx?Art_ID=160010&Upvisitedcount=true&Replypos=0

- إجلال عبد اللطيف حسن، «دور مراكز البحث السودانية في تحقيق التكامل بين دول حوض النيل»، **مركز الراصد للبحوث والعلوم**:

http://www.arrasid.com/index.php/main/index/33/26/contents

- جواد الحمد، «برامج وأجندات مراكز الأبحاث العربية وعلاقتها بقضايا ومصالح الوطن العربي»، ورقة مقدمة في مؤتمر «دور مراكز البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية في الوطن العربيّ: التحديات والآفاق»، مركز الخليج للأبحاث بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسيّة، الشارقة، ٢٣ ـ ٢٤/ ١١/ ٢٠٠٥م، منشورة على الرابط:

http://www.mesc.com.jo/OurVision/2005/1.html

- نعمة العبادي، «مراكز الأبحاث في العراق: نظرية مستقبلية»، موقع معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، على الرابط:

Twitter: @ketab_n

http://siironline.org/alabwab/derasat(01)/689.htm
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/94AA4BC6-0797-4E79-95A9-D397A97871C5.htm?GoogleStatID=9

- خالد غزال، «مراكز الأبحاث العربية وهزال إنتاج المعرفة»، صحيفة **الحياة اللندنية**، الجمعة، ٢٦ آذار/ مارس ٢٠١٠م.

Twitter: @ketab_n

المؤلف:

- خالد وليد محمود.

- كاتب وباحث أردني، مهتم وناشط في حقل شبكات التواصل الاجتماعي والإعلام الإلكتروني.

- ماجستير في العلاقات الدولية - علوم سياسية، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا.

- باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر - الدوحة.

- باحث في مركز القدس للدراسات السياسة- عمّان، الأردن ٢٠٠٣-٢٠٠٧ .

- باحث متعاون في برنامج "كافتياس" (بناء الهياكل المدنية للاجئين الفلسطينيين في الشتات) التابع لكلية نيفيلد، جامعة أكسفورد- بريطانيا٢٠٠٥-٢٠٠٦.

- عضو هيئة تحرير مجلة سياسات عربية، مجلة علمية محكمة تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات- الدوحة.

- من مؤلفاته المنشورة:

- قلاع اللغة العربيّة ورياح الثورة الإعلاميّة..قراءة في السياقات والتحديّات.
- شبكات التواصل الاجتماعي وديناميكية التغيير في العالم العربي.
- آفاق الأمن الإسرائيلي..الواقع والمستقبل.

Twitter: @ketab_n

مركز نماء للبحوث والدراسات

مركز بحثي، يُعنى بتنمية العقل الشرعي والفكري، وتطوير خطابه وأدواته المعرفية بما يُمكّنه من حُسن التعامل مع تراثه الإسلامي، والانفتاح الواعي على المعارف والتجارب العالمية المعاصرة.

ويسعى إلى بناء خطاب إسلامي معتدل، متصل بحركة التنمية، حسن الفهم لمحكمات الشرعية قوي الانتماء لها، قادر على الإقناع بها، ويمتلك في المساحات الاجتهادية: المرونة والمهارة والآداب الكافية، خطاب حسن الفهم للأطروحات الفكرية المعاصرة، قادر على فهمها وفحصها ونقدها.

ويُشارك المركز في صناعة القيادات الشرعية والفكرية التي تمتلك إلى جانب رصيدها الشرعي؛ أدوات المعرفة المعاصرة، ومهارات التواصل التي تُمكنها من القدرة على إيصال رسالتها على أكمل وجه ممكن.

يستهدف الباحثين وطلبة الدراسات العليا، والنخب والشباب المثقف وصناع القرار في المجال الشرعي والفكري.

يشتغل لتوصيل رسالته عبر إصدار البحوث والدراسات، والنشر الإلكتروني، وإقامة الندوات وحلقات النقاش، والتدريب، والاستشارات، والبرامج الإعلامية والإعلام الجديد.

مطابع الشبانات الدولية
هاتف: ٢١٤١١٠٠ - فاكس: ٤٥٣٨٥٣٣

Twitter: @ketab_n

Twitter: @ketab_n

لماذا هذا الكتاب ؟

لأن العالم كله منذ نهضته العلمية والصناعية قد ترك وراء ظهره التفكير المجرد المبني على المعلومات الذاتية والانطباعات الخاصة، وصار يؤسس تفكيره على عمليات استقراء واستقصاء لكل ما يتعلق بالقضية محل البحث، وتولت مراكز البحث عبء عمليات الاستقصاء والاستقراء هذه في كثير من الأحيان.

ولأن أحد أهم مهام مراكز البحث العلمي المساهمة في تشكيل الإدراك على مستوى المجتمع وعلى مستوى صناع القرار والسياسات، الأمر الذي يعني أهمية رصد كيفية اشتغال هذه المهمة داخل مراكز البحث في المجتمع العربي، وفي المجتمعات الأخرى (الإسرائيلي- الأمريكي- الأوروبي- التركي- الإيراني) ؟!

ولأن مستوى اهتمام كل مجتمع بالبحث العلمي هو أحد معايير تقييم نهضته وتقدمه وتفكيره .

في هذه السلسة من هذا المشروع البحثي، نحاول تسليط الضوء حول أحد مواطن صناعة العقول، ومستودعات التفكير وهي (مراكز الأبحاث)، ندرسها من زوايا مختلفة وفي أقطار متعددة، لنكشف عن مستوى التفاوت بين مجمعاتنا العربية والمجتمعات الأخرى، ولنفتح الباب لصناعة نماذج موازية تستلهم التجارب البحثية في جوانبها الإيجابية وتقنياتها الإجرائية وإن اختلفت عنها أحياناً في منطلقاتها القيمية وأغراضها الوظيفية.

هذه السلسلة حول صناعة الإدراك تهدف إلى الوصول بالقاريء إلى أحد أعمق الفوارق العلمية والحضارية بين الأمم كمفتاح للتعامل الواعي مع هذه الفوارق.

مدير المركز
ياسر المطرفي

دراسات صناعة البحث العلمي (١)

@ketab_n

مركز نماء للبحوث والدراسات
Nama for Research and Studies Center

info@nama-center.com